تقييم الاستخبارات فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية

الخبرة الإسرائيلية

تأليف

إيال باسكوفيتش

ترجمة

أحمد مولانا

٢٠٢٠

مركز تنمية الفكر الاستراتيجي

تقييم الاستخبارات فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية

الخبرة الإسرائيلية

إيال باسكوفيتش

ترجمة: أحمد مولانا

www.cstd.site

cst-developement@protonmail.com

٢٠٢٠

المحتويات

تعريف بالمؤلف



الدكتور إيال باسكوفيتش عمل محاضرا منذ عام 2008 في أقسام العلوم السياسية بجامعة حيفا وجامعة تل أبيب في الكيان الصهيوني. وعمل سابقًا كمحلل في الاستخبارات العسكرية بالجيش الإسرائيلي، وكان عضوًا في مكتب مكافحة الإرهاب التابع لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي من 2004 إلى 2006، وعمل مستشارا لمكتب رئيس الوزراء الصهيوني خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008. تخرج باسكوفيتش من جامعة حيفا، وحصل على درجة الماجستير في برنامج الدراسات الأمنية من قسم العلوم السياسية بجامعة تل أبيب في عام 2005 في موضوع بعنوان "**الكفاح الأمريكي ضد تمويل الإرهاب منذ 11 سبتمبر وآثاره**"، ثم حصل في عام 2009 على درجة الدكتوراه من قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بار إيلان. حيث كانت أطروحته للدكتوراه بعنوان: "**النشاط الاجتماعي – المدني لحماس وحزب الله – المصادر والأيديولوجية والممارسة: دراسة مقارنة**".

المقدمة

موجة الاحتجاجات التي بدأت في ديسمبر 2010 واجتاحت العالم العربي أنهت عشرات السنين من استقرار أنظمة الحكم في الشرق الأوسط. وكان التدفق العفوي للجماهير إلى الشوارع – احتجاجا على سنوات عديدة من الديكتاتورية والطغيان والفساد، مثلما حدث في مصر (أثناء ثورة يناير) – قد فاجأ حتى أولئك الذين يزعمون أنهم يفهمون الشارع المصري، مثل الصحفيين والخبراء الأكاديميين الناشطين في هذا المجال، وأجهزة الاستخبارات الغربية، خاصة في الولايات المتحدة وإسرائيل، الدولتان اللتان نظرتا إلى الرئيس المصري حسني مبارك كحليف رئيسي يمثل جزيرة من الاستقرار، وكذلك تفاجأت أجهزة الأمن والاستخبارات المصرية، التي كما هو الحال في الأنظمة الديكتاتورية الأخرى، استثمرت جهودًا كبيرة في الحفاظ على نظام الحكم.

أظهرت المفاجأة الاستخباراتية الساحقة مدى الصعوبة التي تواجهها أجهزة الاستخبارات في التنبؤ بالتغيرات ذات الطبيعة الاجتماعية. ففي الواقع، يتكون مجال الاستخبارات المتعلق بالتطورات الاجتماعية (الاستخبارات الاجتماعية)، والذي اكتسب سمعة على مر السنين بأنه "متداخل"، من مختلف مجالات البحوث الاستخباراتية، ويعد من أصعب المجالات الاستخباراتية التي يمكن التنبؤ بمستجداتها.

يعتبر مجال الاستخبارات "التقليدية" الذي يبحث في الجوانب العسكرية، الأقل تعقيدًا بين مختلف المجالات الاستخباراتية، وذلك نظرا لأن أبحاثه تركز أساسا على "الاستخبارات المتعلقة بالقدرات"، وبالتالي يرتبط بتقييم قدرة العدو العسكرية على خوض الحرب بناء على سلسلة من

العوامل والعلامات الإرشادية التي يتم جمعها من الساحة العسكرية والمجالات ذات الصلة، مثل التكنولوجيا والاقتصاد.

تعد الاستخبارات المتعلقة بالقضايا السياسية، والتي تبحث في نوايا العدو – أو بشكل أدق تبحث في نوايا الزعيم ودائرة المقربين منه – استخبارات أكثر تعقيدا. وبالمثل، فإن الاستخبارات الاجتماعية مكلفة بالبحث في النوايا – وليس المقصود النوايا الخاصة بعدد قليل من الأفراد – ولكن نوايا الجماهير، التي غالباً ما تكون بلا قيادة. وبالتالي، يعتبر التنبؤ بالتغيرات في الطبيعة الاجتماعية واحدًا من أكثر مهام الاستخبارات الأكثر إلحاحا، ولا ينبغي أن يكون هذا مفاجئا.

دراسات حالة للتطورات الاجتماعية

ينصب تركيزي على مهمة مجتمع الاستخبارات في تتبع التطورات الاجتماعية ومحاولته التنبؤ بالتغيرات السياسية ذات الطبيعة الاجتماعية، مع التشديد بشكل خاص على التجربة الإسرائيلية في هذا المجال، بدءًا من استعراض الخصائص الفريدة لأبحاث الاستخبارات (وطرق جمع المعلومات) في الساحة الاجتماعية، مرورا بتقديم وصف موجز للتجربة الأمريكية في هذا المجال.

جوهر هذه الدراسة هو استعراض للطريقة التي تعاملت بها الاستخبارات الإسرائيلية مع تحدي البحث الاجتماعي على مر السنين، مع التركيز على ثلاث دراسات حالة:

- بداية أحداث العنف عام 1987 (الانتفاضة) في الأراضي الفلسطينية.
- انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006.

- موجة الاحتجاجات والانتفاضات الأخيرة في العالم العربي.

الخيط المشترك الذي يربط دراسة هذه الأحداث هو حقيقة أن الحالات الثلاثة كلها – أو هكذا يفترض – تمثل أولوية قصوى لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. وهكذا، على سبيل المثال، فإن الاستخبارات الإسرائيلية بالتزامن مع مهامها التقليدية المتمثلة في توفير تحذير بشأن قرب وقوع الحرب (وكذلك السلام)، والتحقيق في البرنامج النووي الإيراني، وفحص التهديدات الصاروخية على الأراضي الإسرائيلية، ومنع الإرهاب، يُعهد إليها أيضا بتقصي الأحداث الخفية في البلدان المحيطة، بما في ذلك الدول العربية التي وقعت معها دولة إسرائيل اتفاقيات سلام، وتتمتع أنظمة حكمها بالاستقرار. فقد يؤدي تقويض هذا الاستقرار إلى بروز أنظمة جديدة قد تكون أكثر عدائية لإسرائيل، وقد تكثف مختلف أنواع التهديدات ضد إسرائيل، مثل الأسلحة غير التقليدية، والصواريخ، والجيوش التقليدية، والإرهاب.

إن فشل إسرائيل في التنبؤ بموجة الاحتجاجات والانتفاضات الأخيرة في العالم العربي، يرتبط بآفاق الاستخبارات الاجتماعية، وهي منطقة تعاني بشكل كبير ليس فقط من صعوبة كبيرة موضوعية في إنتاج التقييمات، ولكنها تعاني أيضا من غياب وجود نظام استخباراتي متميز، والذي يُعد ضرورة بسبب تفرد أبحاث الاستخبارات الاجتماعية.

تفرد بحوث الاستخبارات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية

يتمثل التحدي الأساسي للبحث الاستخباراتي المتعلق بالتطورات الاجتماعية في الحاجة إلى استكشاف النوايا، على عكس الاستخبارات المتعلقة بالقضايا السياسية، التي يركز البحث خلالها على نوايا القائد (تحدٍ صعب في حد ذاته). ينصب تركيز الاستخبارات الاجتماعية على استكشاف نوايا الجماهير، وهي مهمة أكثر تحديا.

هذا التحدي يثير صعوبات فريدة في جمع المعلومات الاستخباراتية: فمثلا أنواع المصادر التي تحظى بتقدير كبير وتُستخدم بشكل روتيني لجمع المعلومات المتعلقة بالقضايا السياسية أو الاستخبارات العسكرية، مثل استخبارات الإشارة (اعتراض الإشارات، بما في ذلك الاتصالات الصوتية، مثل اتصالات قادة الدول أو الاتصالات الإذاعية العسكرية) أو الاستخبارات البصرية (المراقبة البصرية في المقام الأول للقدرات العسكرية، مثلا عن طريق استخدام الأقمار الصناعية أو التصوير الجوي)، تلك المصادر تعتبر غير فعالة في محاولة تتبع التوجهات المجتمعية.

أما طريقة الجمع ذات الصلة والمفيدة في الاستخبارات الاجتماعية، فهي الاستخبارات البشرية، ولكن ليس بمعناها التقليدي الهادف إلى متابعة فرد معين أو أن يصبح الفرد جزءا من مجموعة صغيرة عادة ما تكون مغلقة على عدد محدود من الأشخاص، وهي البيئة التي تجعل توظيف المصادر مهمة صعبة.

بدلا من ذلك، تسعى الاستخبارات الاجتماعية جاهدة لاستكشاف الحالة المزاجية في الشوارع من خلال الوصول إلى المجتمع وكتله الجماهيرية. وتكون احتمالية تجنيد المصادر لهذه المهمة عملية غير

محدودة تقريبا. وبالتالي، غالبا ما لا يشار إلى هذه المصادر كعملاء للاستخبارات البشرية (أو كجواسيس كما في اللغة العامية)، إنما يشار إليهم كمخبرين أو متعاونين. وعلاوة على ذلك، فإن طريقة تجنيد وتشغيل هؤلاء العملاء أقل تعقيدا من طريقة تجنيد المصادر في الاستخبارات البشرية.

يمكن أن تكون استخبارات المصادر المفتوحة مفيدة للاستخبارات الاجتماعية - ويشمل ذلك الصحف، والتلفزيون، والراديو، وأحدث أنواع المصادر، مثل (الإنترنت وشبكات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة). ومع ذلك، لا تزال مهنة الاستخبارات تميل إلى التقليل من أهمية هذه المصادر، مثلما يفعل قادة الدولة الذين يفضلون في كثير من الأحيان استهلاك معلومات خام غير معالجة.

قد يُعمى هؤلاء المسؤولون أو يُغرموا للغاية بالمعلومات المجمعة بطرق سرية، وبالتالي يميلون إلى إيلاء أهمية أقل للمعلومات المتاحة للجمهور، بالأخص عندما تتعلق تلك المواد بالعمليات الاجتماعية الاقتصادية طويلة الأجل، لا بالتهديدات الحالية والفورية[1].

بالإضافة إلى التحديات التي تعترض جمع المعلومات، تواجه الاستخبارات الاجتماعية صعوبات في المعالجة، خاصة في مرحلة البحث والتقييم. فالاستخبارات الاجتماعية تتطلب بحثا مفصلا ومتعمقا. ولكن غالباً ما تُهمل هذه المهمة من طرف وكالات الاستخبارات لصالح العمل في القضايا الحالية والأكثر إلحاحا، وفي القضايا التي يُفترض أنها أكثر قابلية للفهم وأقل عرضة للتأمل والتفكير.

غالبًا ما تناضل وكالات الاستخبارات لاستشعار "النبض الاجتماعي" بشكل حدسي، وبالأخص في حالات المجتمعات ذات الثقافات والقيم المختلفة. ومن ثم، فعند متابعة المجتمعات الأجنبية مثل المجتمع المصري، يكون الباحث الاستخباراتي، حتى لو كان متمرسا، أقل شأنا في كثير من الجوانب

1 - Alex Fishman, ''The Failure of Intelligence—Reality [is] under the Streetlight,'' Yedioth Ahronoth, 26 June 2011.

من المواطن المصري العادي الذي يحتك بشكل يومي بالأحداث الرئيسية في المجتمع، وبالتالي يكون المواطن المصري أكثر قدرة على التنبؤ بشكل حدسي وطبيعي بنتائج الأحداث المتوقعة وتوقيتها.

مشكلة دراسة الدول الأجنبية تناولها اللواء ياهو شافات هاركابي، الذي شغل في الخمسينات منصب مدير "أمان" (مديرية الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والتي لا يُعهد إليها بالاستخبارات العسكرية فقط). قال حركابي:



إن دراسة الدول الأجنبية تقع إلى حد ما ضمن البحوث الأنثروبولوجية. ومع ذلك، ففي ضوء حقيقة أنه لا يوجد في هذه الحالة إطار محدد لقبيلة غريبة ومعزولة، يصبح الأمر مضاعَف الصعوبة. فدراسة الدول الحديثة صعبة وعسيرة ومعقدة للغاية، حيث إن الدول الحديثة منفتحة على التأثيرات الخارجية، وتقدم توصيفا متوازنا لما يشكل العناصر الأساسية والأصيلة في تكوينها من ناحية، وما الذي تستعيره من الآخرين من ناحية أخرى، مما يولد الكثير من الصعوبة.

وأشار حركابي كذلك إلى أن مهمة الدراسة الأنثروبولوجية للدول العربية أكثر تعقيدا، في ضوء معوقات وصول الباحثين الإسرائيليين للمجتمعات العربية، وكذلك الفجوة الثقافية بين الباحثين الإسرائيليين والهدف من دراستهم[1].

1- Yehoshafat Harkabi, ''Difficulties in Studying Foreign Nations,'' in Zvi Offer and Avi Kober, eds., Intelligence and National Security (in Hebrew; Tel Aviv: Maa'rachot, a Ministry of Defense publication, 1987), pp. 267–268.

يتعين على أجهزة الاستخبارات في جميع الحقول الاستخباراتية، وصف الحالة الراهنة للأوضاع، وتقييم التطورات المستقبلية، مع التركيز على التوقيت والطريقة التي سيتغير بها الوضع الحالي. فوفقًا للواء المتقاعد أفيزر ياري، المدير السابق لقسم الأبحاث في "**أمان**":

تنبع الصعوبة الكامنة في مصطلح "تقييم الاستخبارات" من حقيقة أن إجراء التقييم هو توقع وتنبؤ بالمستقبل. وحتى الآن، فلتنفيذ التقييمات، ليس لدى أجهزة الاستخبارات أداة دقيقة أو أداة يمكن تعريفها على أنها "علمية" للمساعدة في تحديد نقاط التحول في أنماط العمليات والمخاطر والاحتمالات ذات الصلة. هناك فقط طريقة، وإذا اتبعها أحدهم بشكل صحيح، فقد ينتج عنها تقلص في الأخطاء وتقديم تقييمات أكثر موثوقية.... المشكلة خطيرة، وبالأخص عندما يحتاج المرء إلى أن يحدد بشكل صحيح نقاط التحول التي ستحدث في المستقبل. وهو ما تصفه الأوساط الأكاديمية بأنه "الانهيار"، أو نقاط التحول المفاجئة في الواقع المألوف؛ الأدوات المتاحة للتنبؤ [بنقاط التحول تلك] صغيرة للغاية[1].

دعمًا لبيانه المتشائم حول قدرة الاستخبارات على التنبؤ بنقطة التحول، قدم ياري ثلاث حالات تعرض خلالها مجتمع الاستخبارات الأمريكي للمفاجأة، اثنان من الثلاثة كانا حدثين ذوي صلة بالأمن العسكري: هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على مدينتي نيويورك وواشنطن، والغارة الجوية اليابانية على بيرل هاربور في السابع من ديسمبر 1941؛ والثالث حدث سياسي له جذور اجتماعية واقتصادية على حد سواء، وهو سقوط الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991[2].

[1] - Aviezer Ya'ari, ''The Problem Is Exclusivity,'' Haaretz, 24 July 2005.
[2] - Aviezer Ya'ari, ''The Problem Is Exclusivity,'' Haaretz, 24 July 2005.

في الواقع، غالبا ما تكون التطورات الاجتماعية والاقتصادية متداخلة؛ فالمشاكل الاقتصادية تولد عدم استقرار مجتمعي، والعكس صحيح – فقد يسهم الاستقرار الاقتصادي في تعزيز النظام الاجتماعي، ومن ثم يدعم استقرار النظام. لكن أبحاث الاستخبارات الاقتصادية لا تنتج عادة تحليلاً اجتماعيًا مفصلاً، بل تساعد بشكل أساسي إما في أبحاث الاستخبارات العسكرية (مثل معالجة السؤال حول ما إذا كانت لدى العدو القدرة الاقتصادية على شن الحرب)، أو بحوث الاستخبارات السياسية[1]، خاصة في المسائل المتعلقة بالمعلومات الاستخباراتية المرتبطة بعملية السلام، مثل وجود مصاعب اقتصادية قد تدفع العدو نحو السلام[2].

الأسس السياسية للمفاجأة

التقلبات السياسية الناجمة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية – مثل الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وسقوط الاتحاد السوفيتي – تشكل اثنتين من أكبر المفاجآت الاستراتيجية التي واجهها مجتمع الاستخبارات الأمريكية في القرن العشرين. فعشية الثورة الإسلامية في طهران، كانت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تتصدر قائمة المصاعب التي يواجهها المواطنون الإيرانيون. ومع احتكار

[1] - تُستخدم الاستخبارات الاقتصادية في بعض الأحيان كأداة للدولة ضمن تنافسها مع اقتصادات الدول الأخرى، ومن أمثلتها حماية الأسرار الاقتصادية والحصول على المعلومات المتعلقة بالاقتصاديات المتنافسة. للمزيد انظر:
Minh A. Luong, ‘‘The Challenge of Economic Intelligence,’’ in Loch K. Johnson, ed., Handbook of Intelligence Studies (London and New York: Routledge, 2009), pp. 163–170.

[2] - تبعا لذلك، فإن المصاعب الاقتصادية الحادة التي عانت منها مصر في أعقاب حرب 6 أكتوبر مع إسرائيل عام 1973 دفعت الرئيس المصري أنور السادات بعد عدة سنوات إلى عقد سلام مع إسرائيل. وقد سهلت المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي اكتسبتها مصر بعد اتفاق السلام، وبصورة أساسية المساعدات الأمريكية السخية، عملية استقرار الأوضاع الاقتصادية في مصر. وبالمثل، نشأت معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في عام 1994، من بين أمور أخرى، عن رغبة الملك الأردني حسين في تحقيق الاستقرار في اقتصاد مملكته. حيث دمرت أزمة الخليج في 1990-1991 الاقتصاد الأردني بسبب دعم الملك للديكتاتور العراقي صدام حسين، وهو قرار أسفر عن عودة مئات الآلاف من العمال الأردنيين الذين عملوا في دول الخليج المنضوية في التحالف الغربي خلال الحرب إلى الأردن بسرعة.
*(يروج الكاتب الصهيوني هنا لفكرة أن عملية السلام مع الكيان الصهيوني تصب في صالح الدول العربية، بينما الاقتصاد المصري على سبيل المثال تدهور خلال العقود الأخيرة، فضلا عن تبعية للجيش المصري لنظيره الأميركي فيما يتعلق بالسياسات والتسليح، وتحول الجيش المصري من أداة للدفاع عن الأمن القومي المصري إلى أداة لقمع الشعب المصر "**المترجم**").*

نظام الشاه للقوة والسلطة بمرور الوقت، وتسريع وتيرة عملية الإصلاح الداخلي، تزايدت المصاعب (بعضها نتيجة للنمو السكاني السريع) في تناقض حاد مع ثروة الدولة الغنية بالنفط.

شكلت الأساليب الديكتاتورية التي طبقها نظام الشاه سببا إضافيا للاستياء. وقد اقترن ذلك بمحاولات الشاه لتقليص أهمية الإسلام، وتعزيز الولاء للنظام الملكي بدلا من الإسلام، وتزايد وجود القوى الغربية في إيران، وخاصة الولايات المتحدة.

أدت هذه الإجراءات في نهاية المطاف إلى وقوع اضطراب بين صفوف الشعب الإيراني. لكن هذا الاضطراب بقي مخفيا إلى حد كبير عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية، أو على الأقل، كان تقديرها أقل مما ينبغي من جانبها – ربما بسبب الخداع الذاتي، أو حتى الإحجام عن إثارة استياء البيت الأبيض في ضوء النشاط الاقتصادي الأمريكي واسع نطاق في البلاد، ومركزية إيران في سياسة أميركا في الشرق الأوسط.

اعتقد خبراء وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أن احتمال حدوث ثورة في إيران كان ضئيلا[1]. وحتى بعد أن بدأ الشاه يفقد قوته، فقد قدروا أنه سيكون قادرًا على الاستمرار، وقمع الثورة. إن التقييمات المعيبة التي توصل إليها باحثو وكالة الاستخبارات المركزية بشأن مستوى الإحباط الاجتماعي الإيراني، وصمود نظام الشاه، وحرصه على استخدام القوة، شكلت الأساس لفشل التقييم الأمريكي.

1- في منتصف أغسطس 1978، أي: قبل أشهر قليلة من سيطرة الخميني على إيران، قال محلل بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للرئيس جيمي كارتر: إن "إيران ليست في وضع ثوري أو حتى على وشك ثورة". للمزيد انظر:
Ronald Kessler, Inside the CIA (New York: Pocket Books, 1992), p. 127.

وقد اقترنت تلك العوامل بإلمام السي آي إيه السطحي بالمعارضة الإيرانية، وخاصة المعارضة الإسلامية، وندرة المتحدثين باللغة الفارسية من عناصر الوكالة. وقد مثل الافتقار إلى المعرفة الكافية بالثقافة المحلية وطريقة الحياة الإيرانية والمنظور العرقي الغربي للوضع الإيراني – وهي ظاهرة معروفة لدى الباحثين الأكاديميين في الشرق الأوسط باسم "الاستشراق" – عقبة أمام الاستخبارات الأمريكية. أدى فشل الاستخبارات الأمريكية في إدراك مدى خطورة الأحداث في الوقت المناسب إلى توريط واشنطن في أزمة رهائن سفارة الولايات المتحدة في طهران، كما كان سببا مهما لفشل الرئيس جيمي كارتر في الفوز بإعادة انتخابه لولاية ثانية في البيت الأبيض[1].

إن عجز وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عن التنبؤ بانهيار الاتحاد السوفيتي كان أكثر دويا في ضوء اعتبار أن الاتحاد السوفيتي شكل التهديد الرئيسي للمصالح العالمية للولايات المتحدة على مدى عشرات السنين. ففي هذه الحالة أيضا، تضافرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السوفيتية لتؤدي إلى سقوط الإمبراطورية الشيوعية. ومع ذلك، فقد أُسيءَ تفسير هذه الظروف من قبل أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وكذلك من قبل أجهزة استخبارات المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإسرائيل وجميع الدول الغربية الأخرى. وجدير بالذكر، أن جهاز الكي جي بي الروسي في معرض دفاعه عما حدث قال: إنه فوجئ أيضا بكثافة الأحداث بالرغم من العلامات المبكرة للأزمة خلال عهد ميخائيل غورباتشوف، وضعفه الداخلي، والصحوة القومية في الجمهوريات السوفيتية.

[1] - أفضل كتاب تناول فشل وكالة الاستخبارات المركزية في التنبؤ بالثورة الإيرانية هو من تأليف روبرت جيرفيس، الباحث البارز في العلاقات الدولية. استند الكتاب إلى بحث أجرته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في عام 1979. ويتضمن الكتاب أيضًا مذكرات لمسؤولين من السي آي إيه ردًا على نتائج جيرفيس. كان استنتاجه أنه"على الرغم من أن منظمات الاستخبارات لا تحب الاعتراف بذلك، فإنها نادرا ما تتمتع بمزايا خاصة في فهم الثورات والتطورات السياسية العامة. تعمل وكالة الاستخبارات المركزية ونظرائها في سرقة الأسرار، ولكن الأسرار نادرا ما تكون في قلب الثورات. للمزيد انظر:
Robert Jervis, Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010), p. 26.

حتى الأيام الأخيرة للاتحاد السوفيتي، حافظ العديد إن لم يكن معظم خبراء السي آي أيه المختصين في الشأن السوفيتي على ما كان يمكن اعتباره مفهومًا عقائديًا – وهو ما قد يمثل العدو الأول لعملية تقييم الاستخبارات. فقد استمروا في تصوير الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى، والشيوعية كأيديولوجية تسعى لتغيير الوضع الراهن والعمل ضد المصالح الغربية. في حين أن غورباتشوف كان قد قدم بالفعل نداءات يائسة لدمج موسكو في المجتمع الدولي وفقًا للشروط الغربية[1].

كان السبب الرئيسي للفشل الأمريكي هو المبالغة في تقدير أداء الاقتصاد السوفيتي خلال سبعينات القرن العشرين وخلال الثمانينات. ففي الواقع، تناولت الأوراق التحليلية لوكالة الاستخبارات المركزية باستمرار التباطؤ المستمر للاقتصاد السوفيتي، ولكن حتى ذلك الحين، كان هناك توجه إلى تقديمه أقوى مما كان عليه في الحقيقة. فشلت تحليلاتهم للبيانات الاقتصادية السوفيتية – التي جُمعت بشكل رئيسي من المصادر المفتوحة – في الفهم بشكل كاف للثقافة السوفيتية للتقارير الخادعة التي قدمها أمناء الحزب الشيوعي في المناطق المختلفة إلى المقر الرئيسي في موسكو، والذي نتج عن المبدأ التوجيهي للنظام الشيوعي والمتمثل في أن الشخص الذي يعترف بالفشل يتحمل العواقب. كان لهذه المصاعب الاقتصادية تأثير كبير على كل من مستوى التماسك الداخلي في الاتحاد السوفيتي، واستقرار النظام[2].

التقييمات الأمريكية بشأن القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي والإنفاق العسكري السوفيتي كانت في الواقع مبالغة في التقدير. وفي هذا السياق أيضا، تم الإعلان عن مزاعم بتسييس الاستخبارات

[1] - David Arbel and Ran Edelist, Blind Spot: Western Intelligence and the Collapse of the Soviet Union (in Hebrew; Tel Aviv: Miskal-Yedioth Ahronoth Books and Chemed Books, 1998), pp. 366–371.
[2] - Ronald Kessler, Inside the CIA, pp. 147–155; Nicholas Eberstadt, ''Where Did the CIA Go Wrong?'' National Review, 10 June 1991, pp. 31–34.

الأمريكية، والتي بموجبها سعت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووكالة الاستخبارات الدفاعية إلى تشجيع البيت الأبيض على تسريع سباق التسلح، واتخاذ خطوات حازمة ضد الاتحاد السوفيتي بناء على تقييمات منحازة عن تعمد[1]. وقد واجهت العديد من أجهزة الاستخبارات الوطنية الأخرى، بما في ذلك الأجهزة الإسرائيلية، إخفاقات مماثلة في التنبؤ بالتقلبات السياسية الناجمة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية خلال العقود الأخيرة.

التجربة الإسرائيلية

في ضوء الظروف التاريخية لإسرائيل، والوضع الجغرافي الاستراتيجي الفريد، فإن بنية مجتمع الاستخبارات في إسرائيل استثنائية إلى حد بعيد. فعلى عكس الدول الغربية الأخرى، لا يتعامل جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "**أمان**" فقط مع عمليات جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالاستخبارات العسكرية. فبدلا من ذلك، يتعامل "**أمان**" مع معظم مجالات البحوث الاستخباراتية، بما في ذلك الاستخبارات السياسية ومشتقاتها. وضمن هذا الإطار، تتمثل إحدى مهام "**أمان**" المستمرة في تتبع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي والإسلامي. وتُضمن هذه الجوانب في تقييم الاستخبارات السنوي لأمان، الذي تعهد إسرائيل بإعداده بشكل حصري إلى مؤسسة الاستخبارات العسكرية.

[1]- مع ذلك، فإن وكالة الاستخبارات المركزية (وغيرها) تدعي أن تقييمات الوكالة بشأن هذه المسألة لم تكن متحيزة على الإطلاق، بل وربما كانت دقيقة. للمزيد انظر:
Douglas J. MacEachin, CIA Assessments of the Soviet Union: The Record versus the Charges—An Intelligence Monograph (Washington, DC: Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, 1996); Daniel Berkowitz and others, ''Survey Article: An Evaluation of the CIA's Analysis of Soviet Economic Performance, 1970–1990,'' Comparative Economic Studies, Vol. 35, No. 2, 1993, pp. 33–56.

ومع ذلك، يقوم جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي "**الموساد**" أيضا بأبحاث استخباراتية حول القضايا السياسية والاقتصادية، وربما حتى الاجتماعية، كجزء من "تعددية الاستخبارات" في البلاد – وفقا للتوصية السياسية المقدمة من لجنة "أجرانات".

خلصت دراسة جذور إخفاق "**أمان**" في حرب 6 أكتوبر عام 1973 إلى أن هيمنة أمان المتضخمة شكلت أساسًا لفشلها[1]. وعلى الرغم من تقرير لجنة "أجرانات"، لم يتم تأسيس تعددية استخباراتية على النحو الأمثل، واحتفظت "أمان" بدورها الرئيسي ثابتا. وقد بدأت أيضا وكالة الاستخبارات والأمن الداخلي "**شاباك**"[2]، تتابع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الساحة الفلسطينية مع بداية عام 1987 إثر اندلاع الانتفاضة الأولى في الأراضي الفلسطينية. ولكن هنا أيضا، تستفيد "**أمان**" من ميزة في تجميع المعلومات، وربما ميزة في مجال البحث، وهي وجود عدد كبير من الأفراد العاملين في خدمتها، وهو ما يتضمن موارد منخفضة التكلفة نتيجة الاعتماد على جنود يقضون الخدمة العسكرية الإلزامية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تستفيد من مستوى أعلى من الاهتمام من جانب صانعي القرار.

علاوة على ذلك، يُنظر إلى وحدة البحوث الاستخباراتية التابعة لوزارة الخارجية، والتي مرت بالعديد من التحولات طوال وجودها، على أنها أدنى شأنا من مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي، وكذلك من قبل قادة الدولة. هذا الواقع يتناقض مع توصية لجنة "أجرانات" (وغيرها من اللجان في الماضي) بتعزيز كيان الوزارة بشكل كبير، بحيث يجعل تقييماتها مناسبة لموازنة تقييمات "**أمان**" فيما يتعلق

[1] - Agranat Committee's Report: The Committee of Inquiry—The Yom Kippur War (in Hebrew; Tel Aviv: Am Oved Publishers, 1975), p. 28.
[2] - Also known as ISA—Israel Security Agency.

بالقضايا السياسية ومشتقاتها المختلفة[1]. توجد منشورات متنوعة لها تأثير محدود خارج حدود وزارة الخارجية. ومع ذلك، تناولت بعض هذه المنشورات – خلال السنوات الأولى لدولة إسرائيل وما بعدها – تحليلا مفصلا نسبيا للظواهر الاجتماعية في العالم العربي، مثل تطور الحركات الشيوعية[2] وجماعة الإخوان المسلمين في مصر[3]. وصدرت بعض هذه المنشورات في إطار سلسلة بعنوان "***المجتمع والدولة في الشرق الأوسط***".

إصدار التقارير

من المحتمل أن تكون أكاديمية الاستخبارات التي أنشأها جيش الدفاع الإسرائيلي في الأيام الأولى للدولة، قد خدمت مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي الصغير بالكامل في ذلك الوقت، حيث أولت أهمية للبحث في التطورات الاجتماعية. وهكذا، أبرز كتيب نشرته الأكاديمية في عام 1950 (بناء على مسودة جمعت في عام 1945 أثناء الانتداب البريطاني، واستنادا إلى كامل الخبرة التراكمية للقوى العظمى في الحرب العالمية الثانية[4]) أهمية "الاستخبارات الاجتماعية" التي تتعامل مع الجوانب الديموغرافية والنفسية للمجتمعات، وكذلك الاستخبارات الاقتصادية[5].

[1] - Agranat Committee's Report: The Committee of Inquiry—The Yom Kippur War, pp. 29–30

[2] - موشيه ليشيم، الحركة الشيوعية في الدول العربية، المجتمع والدولة في الشرق الأوسط، سلسلة (القدس: وزارة الخارجية، إدارة البحوث، فبراير 1953). نُشرت هذه الورقة التي نوقشت بمعدلات منخفضة من التصنيف - غير سرية - وبالتالي وُزعت أيضًا خارجيًا، للمزيد انظر:
The Communists in the Arab Countries (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, the Research Department, 1967).

[3] - Yaakov Baham, The Society of the Muslim Brothers in Egypt (Summary until Spring 1952), Society and State in the Middle East Series (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, the Research Department—The Arab Research Desk, July 1952).

[4] - The Strategic Intelligence (Intelligence Academy, 1950), p. 2.

[5] - The Strategic Intelligence (Intelligence Academy, 1950), pp. 8, 12–15, 18–21.

ومن ثم نشر قسم الأبحاث في "**أمان**" الذي كان يخضع معظمه لإشراف إدارة الاستخبارات العامة، دون ذكر الكيان البحثي المشرف على الدراسة، ورقات تحليلية عن العمليات الاجتماعية في البلدان العربية تحمل تصنيفًا سريا منخفضًا، وبالتالي أمكن توزيعها على نطاق واسع[1]. تشير أوراق "**أمان**" المذكورة إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي اهتم بها الجهاز خلال أيامه الأولى وما بعدها، وهي: الشباب في الدول العربية (يناير 1967، استنادًا إلى الصحف العربية والدراسات الأكاديمية)[2] والشخصيات البارزة في العالم العربي، بما في ذلك الشخصيات العامة والصحفيون، بالإضافة إلى آخرين في مجالات الاقتصاد والعلوم[3]. درست ورقات "**أمان**" الأخرى الجوانب الاجتماعية والداخلية لبلدان معينة، بما في ذلك العراق[4]، الأردن[5]، وتركيا[6]. وقد نُشرت بعض هذه الأوراق في سبعينات القرن العشرين كجزء من سلسلة بعنوان (دراسات في العمق) لم تُكتب مباشرة بواسطة جنود "أمان"، بل كتبها "خبراء جامعيون وآخرون، تحت إشراف مديرية الاستخبارات[7].

أولت "أمان" اهتمامًا خاصًا لمتابعة القضايا الداخلية في مصر، العدو اللدود لإسرائيل حتى نهاية سبعينات القرن الماضي – وقد استمرت الأبحاث المتعلقة بمصر بالرغم من توقيع البلدين على معاهدة سلام في عام 1979.

[1] - يمكن العثور على بعض هذه المنشورات في مكتبة جامعة حيفا ضمن الجزء الخاص بكتب يعقوب شيموني، الباحث في شئون آسيا والعالم العربي. كان شيموني أحد الآباء المؤسسين لجهاز المعلومات التابع لمنظمة "الهاجاناه"، وهي منظمة يهودية عملت بشكل سري قبل تأسيس إسرائيل، وكانت بمثابة الأساس للجيش الإسرائيلي. خلال حقبة الانتداب البريطاني، شغل شيموني منصب رئيس مكتب الأبحاث في الشعبة العربية بالقسم السياسي للوكالة اليهودية. وبعد تأسيس إسرائيل مباشرة، انتقل شيموني إلى وزارة الخارجية حيث عمل في عدد من المناصب العليا.

[2] - Youth in the Arab Countries (Jerusalem: The General Staff, Intelligence Directorate, January 1967).

[3] - Who's and Who's in the Arab Countries (Jerusalem: The General Staff, Intelligence Directorate, October 1966).

[4] - The Kurd Minority in Iraq, Booklet No. 8 on Middle East Knowledge (Jerusalem: The General Staff, Intelligence Directorate, November 1956).

[5] - Political Parties in Jordan (Jerusalem: The General Staff, Intelligence Directorate, October 1966).

[6] - Turkey: Development of Internal Affairs and Foreign Affairs' Policy, a series of in-depth studies, study 4=72 (Jerusalem: The General Staff, Intelligence Directorate, July 1972).

[7] - Turkey: Development of Internal Affairs and Foreign Affairs' Policy, p. 3.

وقد تناولت أوراق "أمان" حول مصر قضايا مثل الطبقات المتوسطة والدنيا في المجتمع المصري ("استنادًا إلى المقابلات مع الجنود الأسرى المصريين" خلال حرب سيناء عام 1956)[1] والمشاكل التي يواجهها المجتمع المصري (والتي تعكسها الأخبار المنشورة في الصحف)[2].

قضية الهيمنة

إلى جانب هذه الأوراق وغيرها، والتي تناولت القضايا الاجتماعية – الاقتصادية، هناك افتراض منطقي بأن غالبية ورقات "**أمان**" البحثية على مر السنين تعاملت مع تلك القضايا العسكرية والسياسية التي تعتبر دائمًا أكثر أهمية، أو على الأقل أكثر إلحاحا.

تم تقسيم هيكل شعبة الأبحاث في "**أمان**"، والمصمم بعد حرب 6 أكتوبر عام 1973، إلى أقسام جغرافية (تنقسم أيضا إلى فروع عسكرية وسياسية) وإدارات متخصصة في مجال معين عبر الحدود. من بين هذه الأخيرة، قسم القوى العظمى (الذي ركز على الأرجح لسنوات عديدة على الاتحاد السوفيتي السابق[3])، والأقسام أو الفروع المكلفة بمهمة مساعدة البحوث العسكرية والسياسية، ومن بينها الإدارة التكنولوجية والفرع الاقتصادي. ونظرا لأنه لا يوجد ما يشير إلى أن هذا الأخير قد تعامل باستمرار مع البحوث الاجتماعية، فإن الافتراض المعقول هو أن هذه المهمة قد نُقلت إلى

[1] - (مصر - المجتمع والحكومة، البحوث الاجتماعية والسياسية حول الطبقات الاجتماعية الدنيا والمتوسطة في المجتمع المصري، بناءً على مقابلات مع الجنود المصريين وأسرى الحرب في حرب سيناء، 1956-1957 (القدس: هيئة الأركان العامة، مديرية الاستخبارات، 1974). الهدف من البحث الذي أجري بالتعاون مع قسم علم الاجتماع وقسم الشرق الجديد في الجامعة العبرية في القدس، محدد على النحو التالي في الصفحة رقم 3، وهو تعزيز فهمنا للأحداث في مصر، مما يساهم في إرساء أساس أكثر صلابة يدعم تقييمنا للأحداث المستقبلية التي سوف تجري في هذا البلد.

[2] - Problems Faced by the Egyptian Society (according to Egyptian newspapers 1965–1966), In-depth study no. 3=67 (Jerusalem: The General Staff, Intelligence Directorate, August 1967).

[3] - Dima Adamsky, ''The IDF Intelligence and the Soviet Involvement in the Middle East'' (in Hebrew) in Amos Gilnoa and Ephraim Lapid, eds., Masterpiece: An Inside Look at Sixty Years of Israeli Intelligence (Ramat Hasharon and Tel Aviv: The Israel Intelligence Heritage & Commemoration Center and Yedioth Ahronoth-Chemed Books, 2008), pp. 142–145.

الفروع السياسية، التي تتمثل مهمتها في إجراء البحوث حول السياسة الخارجية والسياسات الداخلية في البلدان المجاورة. ومن المحتمل أنه تم تضمين البحوث الاجتماعية في الماضي في إطار فرع "البحث المتعمق" الذي كان نشطًا بالفعل في قسم الأبحاث. (تمت ترقية درجة القسم إلى شعبة بعد عام 1973)[1].

في وحدات جمع المعلومات في "**أمان**"، والتي عُهد إليها بمهمة توفير المواد الاستخباراتية الخام لقسم الأبحاث، لم يُمنح الجانب الاجتماعي مكانة خاصة. علاوة على ذلك، دُفع على ما يبدو إلى المقعد الخلفي. وعلى الأرجح، تم الحصول على جزء كبير من المعلومات الاجتماعية المجمعة على مر السنين من قبل وحدة جمع البيانات مفتوحة المصدر بأمان، والتي تُدعى "هاتزاف" Hatzav. تصدر هذه الوحدة أيضا، من وقت لآخر، مجموعات من المعلومات من مصادر مفتوحة تُوزع لاحقا خارج مجتمع الاستخبارات، ويتناول جزء منها القضايا الاجتماعية والاقتصادية[2]. بينما في الساحة الفلسطينية، فإن تنسيق الأنشطة الحكومية في مناطق السلطة الفلسطينية تتابعه الوحدة المذكورة تحت قيادة الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع، حيث توفر أيضا مواد ذات مستوى تصنيف منخفض حول

[1] - On the structure of AMAN's Research Division see: Oded Granot, ''The Intelligence Corps, IDF and Its Units,'' Encyclopedia of Military and Security, Vol. 6 (Tel Aviv: Revivim Publication, Sifriyat Ma'ariv Edition, 1981), p. 140; Shlomo Gazit, Between Warning and Surprise: On Shaping National Intelligence Assessment in Israel, in Hebrew, Memorandum No. 66 (Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 2003), p. 26; and Eitan Haber and Zeev Schiff, Yom Kippur War Lexicon (Or Yehuda: Zmora-Bitan-Dvir, 2003), p. 54. See also references to the Technological Department, the Economic Branch, and the in-Depth Research Branch.

[2]- انظر على سبيل المثال: "دليل للعالم العربي" الذي نشرته وزارة الشؤون الخارجية بينما أعدته هاتزاف، حيث تضمن بيانات أساسية عن كل بلد في المنطقة في مواضيع مثل الأراضي والسكان، والصحة، والتعليم، والاقتصاد، والحكومة، ووسائل الإعلام والجيش، وكذلك موضوعات خاصة بالعالم العربي، مثل النفط: دليل للعالم العربي - 1975، أعده هاتزاف (القدس: وزارة الخارجية، مركز البحوث السياسية والتخطيط، 1975). وعلى سبيل المثال في الموضوع المصري انظر: خطط لتنقية قناة السويس وإعادة بناء مدن القناة - مجموعة معلومات من المصادر المفتوحة (Intelligence Corps, Unit 550 [later Hatzav], May 1974)؛ "الزلزال في مصر، أضراره وعواقبه – وفق ما تعكسه الصحافة المصرية المطبوعة"، منشور خاص، المصدر: الصحف المصرية ، 14 أكتوبر - 7 نوفمبر 1992، .(Intelligence Corps, Hatzav, November 1992).

القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبالرغم من ذلك، فإن هذه الوحدة في الحقيقة ليست كيانا استخباراتيا بالمعنى التقليدي.

مفاجآت وإخفاقات

خلال العقود الثلاثة الأولى من وجودها، فوجئت "**أمان**" بالعديد من الأحداث والتطورات في العالم العربي. وكانت غالبية هذه المفاجآت مرتبطة إما بالاستخبارات العسكرية (فيما يتعلق بالقدرات) – على سبيل المثال "قضية روتم"[1] وحرب الأيام الستة[2] أو بالاستخبارات السياسية (فيما يتعلق بالنوايا)، مثل حرب 6 أكتوبر التي مثلت الفشل الأبرز للاستخبارات الإسرائيلية.

علاوة على ذلك، في مجال الاستخبارات المتعلقة بالنوايا، فشلت "**أمان**" في جميع جوانب الاستخبارات المتعلقة بنوايا السلام، فلم تتنبأ بالإعلان الدراماتيكي للرئيس المصري أنور السادات في عام 1977 عن رغبته في الذهاب إلى القدس. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن الزعماء الإسرائيليين الذين شاركوا في الاتصالات السرية التي سبقت زيارة السادات التاريخية حبذوا استبعاد "**أمان**". ورغم أن هذا مثل فشلا لأمان في التركيز على الاستخبارات السياسية، لكنه تداخل أيضا مع

[1]- أزمة روتم عبارة عن تصعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة في فبراير 1960. مدفوع بالتوترات على طول الحدود الإسرائيلية السورية حيث نشرت مصر قواتها المسلحة على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة. (المترجم).

[2]- في كلتا الواقعتين، فشلت "أمان" في تحديد القدرة العسكرية المصرية المباشرة على مهاجمة إسرائيل، وذلك بالرغم من التزام "أمان" بتقديم تحذير قبل أي التعرض لأي هجوم عسكري مفاجئ محتمل بمدة 48 ساعة على الأقل. ففي "أزمة روتم" خلال فبراير 1960، فوجئت "أمان" من خلال صورة جوية بعدد كبير من القوات العسكرية المصرية التي عبرت قناة السويس بما في ذلك مئات الدبابات، والتي انتشرت على طول شبه جزيرة سيناء. وفي ضوء حقيقة أن النوايا المصرية لم تكن مرتبطة بالحرب، بل بدافع الردع وإظهار القوة بسبب خوف القاهرة من هجوم إسرائيلي (لم يكن مخططًا له)، انتهت الأزمة بتراجع القوات المصرية. وبعد سبع سنوات في 15 مايو 1967، فوجئت "أمان" مرة أخرى بدخول القوات العسكرية المصرية إلى سيناء، ثم فوجئت بعد ثمانية أيام، بإغلاق الرئيس المصري جمال عبد الناصر مضيق تيران. ومع ذلك، فعند اندلاع الحرب في 6 يونيو فقط - بضربة إسرائيلية استباقية - لم تلعب المفاجأة الاستخباراتية ضد الإسرائيليين، بل حققت إسرائيل انتصارا ساحقًا على القوات المسلحة لدول مصر وسوريا والأردن. للاطلاع على "قضية روتم" انظر:
Yigal Shefi, Warning under Scrutiny: The ‘‘Rotem’’ Affair and Israel’s Defense Policy, 1957–1960 (Tel Aviv: Maarachot, 2008).

الاستخبارات الاقتصادية، لأن المصاعب الاقتصادية في مصر خلال النصف الأول من سبعينات القرن الماضي كانت من بين الأسباب التي دفعت السادات إلى اختيار السلام.

مثلما حدث لأجهزة الاستخبارات الأمريكية، فقد فوجئ نظراؤهم الإسرائيليون – أمان والموساد – بسرعة انهيار نظام الشاه الإيراني في أواخر عام 1978 وأوائل عام 1979. ومع ذلك، يوجد إجماع على أن الاستخبارات الإسرائيلية قرأت الخريطة السياسية في إيران بدقة، وأصدرت تحذيرا بشأن احتمال حدوث ثورة، على الرغم من عدم قدرتها على التنبؤ بدقة بتوقيتها. وبالتالي، أشار **البروفيسور أوري بار جوزيف** من جامعة حيفا، والذي يُعد أحد أبرز الباحثين في الاستخبارات الإسرائيلية، إلى هذا الحدث باعتباره نجاحًا استخباراتيا، وبالأخص عند مقارنته بالفشل الأمريكي.

وقد أوضح بار جوزيف أن الفرق بين التقييمات الإسرائيلية والأمريكية ينبع من إلمام "**أمان**"، وبشكل أوثق الموساد، ووزارة الخارجية الإسرائيلية – بالثقافة والمجتمع الإيراني عن قرب، وهو ما يمثل شيئا فريدا في البيئة العربية المحيطة. وقد نتج هذا عن جملة أمور من بينها الإلمام الجيد باللغة الفارسية[1]. ونتيجة لذلك، تمكنت إسرائيل من إجلاء مواطنيها من إيران في الوقت المناسب، وتقليل الأضرار الاقتصادية التي عانت منها نتيجة للثورة الإيرانية[2].

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن إسرائيل لم تتفاجأ استراتيجيا، إلا أنها فوجئت من الناحية التكتيكية. وقد تأخر إجلاء العشرات من الإسرائيليين المتبقين في طهران بسبب تقييم مضلل يتعلق بقدرة جنود

---

[1] - Uri Bar-Joseph, ''American Failure and Israeli Success: Intelligence Assessment in the USA and in Israel on the eve of the Khomeini Revolution in Iran,'' Mabat Malam, a journal of intelligence and security affairs published by the Israel Heritage and Commemoration Center (IICC), No. 59, April 2011, pp. 32–35.

[2] - لسنوات عديدة حافظت إسرائيل وإيران الشاه على تعاون دبلوماسي وعسكري واقتصادي وثيق، انظر:
Ronen Bergman, *Point of No Return: Israeli Intelligence against Iran and Hizballah* (in Hebrew) Or (Yehuda: Kinneret, Zmora-Bitan, Dvir, 2007), pp. 28–41, 61–65

الشاه على تأخير استيلاء أية الله الخميني على البلد (وأخيرًا أجلي هؤلاء الإسرائيليون على متن طائرة أمريكية). قد يكون هذا التقييم تأثر بالميل للإنكار بين صانعي القرار في ضوء الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بين القدس وطهران. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن التقييم الإسرائيلي تأثر بعدم اكتراث الولايات المتحدة التي كان لديها نحو خمسين ألفا من مواطنيها في إيران عندما بدأت الثورة [1].

إن عملية تحديد "الدروس المستفادة" التي قامت بها الاستخبارات الإسرائيلية على الأرجح بعد الثورة الإيرانية لم تمنعها من مواجهة صعوبات كبيرة خلال السنوات اللاحقة في التنبؤ بنتائج التطورات الاجتماعية في العالم العربي عموما، وبشكل خاص في الساحة الفلسطينية. وسندرس حالتين من ثلاث حالات في هذه الدراسة.

[1]-إن النهج الأكثر ترددًا تجاه نجاح مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي فيما يخص الثورة الإيرانية صادر من طرف كبار المسؤولين السابقين في أمان والموساد الذين تعاملوا مع القضية الإيرانية، وتمركزوا في إيران؛ انظر: روني كوهين "الاستخبارات والثورة الإسلامية في إيران: منظور 30 عامًا"، مابات ملام، العدد 54، سبتمبر2009، ص. 10-13. وعلاوة على ذلك، انظر في هذا السياق مقالًا يرد على مقالة أوري بار جوزيف (الملاحظة رقم 32) كتبه نسيم ليفي العميل السابق للشاباك. فوفقًا لما قاله ليفي، الذي كان يعمل في طهران أثناء الثورة الإيرانية كحارس أمن في السفارة الإسرائيلية، فإن إجلاء رجال الأمن الإسرائيليين المتبقين في إيران في اللحظة الأخيرة كان ناجحًا بفضل سعة حيلتهم وحظهم الكبير، بالرغم من اللامبالاة التي أبدتها القيادة بالقدس تجاههم. وقد استعرض ليفي بأثر رجعي التقارير المرسلة عن الأحداث الجارية من السفارة الإسرائيلية إلى القدس، وخلص إلى أنها لو عولجت وحُللت بشكل صحيح في الوقت الحقيقي، لكان الاستعداد الإسرائيلي أفضل. انظر:
- Nissim Levi, "Israeli Success—Is That So?," *Mabat Malam,* No. 60, June 2011, p. 43.

بداية الانتفاضة الأولى (1987)

الاحتلال العسكري للجيش الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية خلال حرب الأيام الستة عام 1967 جلب إلى إسرائيل تحديا معقدا تركز على إدارة حياة حوالي مليون فلسطيني (بحلول عام 1987 كان عدد السكان الفلسطينيين حوالي 1.5 مليون نسمة).

وفي ظل غياب حل سياسي، وبالرغم من حقيقة أن الحكومة الإسرائيلية لم تقم أبدا بضم الضفة الغربية وقطاع غزة أو اتخاذ قرار واضح بشأن مستقبلهما، فقد أصبح وجود الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية دائما. وقد شكل الجيش الإسرائيلي وحدة تسمى "**تنسيق الأنشطة الحكومية في المناطق الفلسطينية**" (تضمنت فيما بعد وحدة فرعية تسمى "الإدارة المدنية"، أو بتعبير أدق وحدة عسكرية مسؤولة عن الإدارة المدنية) بهدف حكم السكان في تلك المناطق. وتمثلت مهمة هذه الوحدة في تنفيذ سياسة الحكومة في المناطق الفلسطينية (وبالتالي، من حيث المبدأ، كانت تابعة مباشرة لوزارة الدفاع على الرغم من حقيقة أنها كانت في الواقع وحدة عسكرية) في المسائل المتعلقة بالتوظيف، والخدمات الاجتماعية، والاقتصاد، والتنمية، وما شابه. هدفت إسرائيل إلى تحقيق الحد الأدنى من التدخل في حياة الشعب الفلسطيني وتشجيع النشاط الاقتصادي اعتقادا منها بأن التطبيع سيسهل تقويض الإرهاب ومحاولات إشعال انتفاضات مدنية[1].

ومع ذلك، سرعان ما ظهر العنف. فوفقًا لبيانات جزئية من قسم التاريخ في الجيش الإسرائيلي، ارتفع عدد الاحتجاجات العنيفة في المناطق الفلسطينية بشكل حاد من 91 حادثا خلال الفترة (1967/

[1]- انظر في هذا السياق، كتيب نُشر في عام 1970 بقلم العميد (اللواء لاحقًا) شلومو غازيت، الذي شغل منصب المنسق الأول للأنشطة الحكومية في المناطق الفلسطينية بين عامي 1967-1974، وقبل ذلك عمل كرئيس لقسم الأبحاث في أمان.: شلومو غازيت، السياسة والأنشطة في الأراضي المحتلة (القدس: خدمات المعلومات في مكتب رئيس الوزراء، خدمة المنشورات، 1970).

1968)[1] إلى 410 أحداث خلال الفترة (1970/ 1971) ثم 558 حادثا خلال الفترة (1975/ 1976) وصولا إلى 4850 حادثا خلال الفترة (1982/1983). وفي الواقع، فخلال السنوات الثلاث التالية سُجل انخفاض كبير في عدد الاحتجاجات العنيفة في المناطق الفلسطينية، لكنها بدأت في الارتفاع مرة أخرى قبل عام من بداية الانتفاضة، كعلامة تحذير إلى حد ما من الأحداث المستقبلية[2].

وعلى الرغم من أن المظاهر المتكررة للهياج خلال نهاية عام 1986 وطوال عام 1987 كان من المفترض أن تثير أجراس الإنذار في دوائر الاستخبارات الإسرائيلية، إلا أن الافتقار إلى الوضوح المحيط بتوزيع المسؤوليات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كان ضارًا.

الجنرال المتقاعد في الجيش الإسرائيلي أمرام ميتزينا الذي خدم في بداية الانتفاضة كقائد للجبهة الوسطى المكلفة بالإشراف على قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، كتب فيما بعد:



عشية الانتفاضة الأولى، لم يكن هناك كيان للاستخبارات يتولى مسؤولية تقييم المعلومات المرتبطة بالقضايا المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني وتداعياتها على الأحداث. كان الشاباك نشيطًا في منع الإرهاب، ولم يكن مستعدًا للتعامل مع القضايا الخاصة بالرأي العام والتوجهات الفلسطينية، ومع ذلك، لم تكن الاستخبارات العسكرية نشطة في هذا المجال أيضا. وبشكل أساسي تعامل ضباط الإدارة المدنية مع هذه القضايا، وقاموا بمحاولات للحصول على معلومات استخباراتية تتعلق بالرأي العام الفلسطيني من أجل صياغة

[1]- ربما تُجمع البيانات لمدة سنة تقويمية واحدة (وهي السنة اليهودية لتي تستند إلى التقويم القمري، وتبدأ في سبتمبر أو أكتوبر).
[2] - Arye Shalev, The Intifada: Cases and Effects (in Hebrew) (Tel Aviv: Papyrus, Tel Aviv University, 1990), p. 209.

تقييمات بشأن الوضع، وذلك بناء على الاجتماعات التي عُقدت بشكل طبيعي مع القادة التقليديين، وليس مع صانعي القرار على الجانب الفلسطيني[1].

ومع ذلك، فإن الإدارة المدنية ووحدة تنسيق الأنشطة الحكومية في المناطق الفلسطينية لم تشكل في حد ذاتها كيانًا استخباراتيًا "تقليديا"، ولم يعتبر موظفوها أنفسهم مسؤولين عن إصدار تحذير استخباراتي بشأن اندلاع انتفاضة مدنية محتملة. وعلاوة على ذلك، كانت أنشطة الجيش الإسرائيلي المختلفة خلال السنوات العشرين الأولى من سيطرته على المناطق الفلسطينية، مثل التواصل مع القيادة المحلية، والاعتقالات، وحظر التجول، وتعزيز القوات العسكرية في المنطقة، فعالة في معظم الوقت، وأبقت بشكل عام الاحتجاجات العنيفة في إطار أحداث متفرقة.

حذر العديد من المسؤولين خارج مجتمع الأمن من أن الحفاظ على السيطرة على شعب آخر لفترة طويلة من الزمن سيؤدي في النهاية إلى اندلاع انتفاضة مدنية واسعة النطاق. ومن بين هؤلاء على سبيل المثال، اللواء المتقاعد شلومو غازيت، الذي عمل قبل تقاعده العسكري عام 1977 باعتباره، من بين آخرين، أول منسق للأنشطة الحكومية في المناطق الفلسطينية، ومدير "**أمان**"، حيث كتب في عام 1985:



حتى اليوم، لا يوجد في الأفق حل سياسي لمشكلة "المناطق الفلسطينية". فالشعور بين جميع الأطراف المعنية هو أن الوضع فيه انسداد، ولا أمل فيه تقريبا. ... هذا الوضع المسدود أمر لا يطاق،

[1] - Amram Mitzna, ''Civil-Military Relations during the First Intifada'' (in Hebrew), in Ram Erez, ed., Civil-Military Relations in Israel in Times of Military Conflict, Memorandum No. 82 (Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 2006), pp. 55–56.

والحفاظ عليه طوال الوقت أمر مستحيل. عاجلا أم آجلا – وبشكل حتمي تقريبا – سوف يحدث تغير جذري مصحوب بانفجار واسع النطاق[1].

وقد صدر تحذير مشابه من قبل العميد المتقاعد آري شاليف، رئيس قسم الأبحاث في "**أمان**" أثناء حرب يوم 6 أكتوبر، والذي فُصل لاحقا من منصبه في ضوء مسؤوليته عن الفشل الاستخباراتي في تقدير اندلاع الحرب. وذلك عقب شغله خلال الفترة (1974–1976) آخر منصب عسكري له كحاكم عسكري لمنطقة يهودا والسامرة[2]. فقد كتب شاليف في عام 1982 ": *من المنطقي في النهاية أن تتطور المخاطر المستقبلية، ربما تدريجيا في اتجاه اندلاع انتفاضة مدنية* "[3].

اندلعت الاضطرابات المدنية، والمعروفة باسم الانتفاضة، بشكل مفاجئ في 9 ديسمبر 1987. خلال الليل؛ تحولت الاحتجاجات العنيفة – التي اتسمت بالمحلية حتى ذلك الحين (بالرغم من تزايد كثافتها في الأشهر السابقة) – إلى انتفاضة مدنية واسعة النطاق ومتواصلة في قطاع غزة والضفة الغربية. كانت الحادثة التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة عبارة عن حادث مروري في قطاع غزة قبل يوم واحد. حيث اصطدم سائق شاحنة إسرائيلي بسيارة محلية، مما أسفر عن مقتل أربعة عمال فلسطينيين. وقد انتشرت شائعات عن كونه حادث اصطدام متعمد يُعتقد أنه انتقام لمقتل مواطن إسرائيلي في قطاع غزة قبل يومين، وسرعان ما أثيرت واهتاجت المشاعر[4].

[1] - Shlomo Gazit, The Stick and the Carrot: The Israeli Administration in Judea and Samaria (in Hebrew) (Tel Aviv: Zmora-Bitan, 1985), p. 338.

[2] - يهودا والسامرة مصطلح إسرائيلي يستخدم للإشارة إلى كامل الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية. (المترجم).

[3] - Arye Shalev, ''Perpetuation of the Current Status or Autonomy?'' in Alouph Hareven, ed., Is There a Solution to the Palestinian Problem: Israeli Positions (in Hebrew) (Jerusalem: The Van Leer Jerusalem Foundation, 1982), p. 90.

[4] - Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Intifada, edited and translated from Hebrew by Ina Friedman (New York: Simon and Schuster, 1990), pp. 17–18.

الانتفاضة في الحقيقة كانت تستند إلى أسباب أعمق بكثير، ناتجة عن العمليات الاجتماعية والاقتصادية والتيارات الناشطة تحت سطح الأرض لسنوات. وشملت هذه الأسباب، من بين أمور أخرى، الإحباط الشديد للفلسطينيين من استمرار العبث السياسي، وخيبة أملهم إزاء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفشلها في تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية، والظروف المعيشية القاسية في مخيمات اللاجئين، وبالأخص في قطاع غزة، وتدهور وضعهم الاقتصادي، الأحاسيس المتواصلة والمتزايدة بالإهانة والظلم والإحباط والتمييز الذي يعاني منها مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، تزايد التعصب الديني الإسلامي خاصة في قطاع غزة، والدعاية العربية المعادية لإسرائيل. ومن ثم اعتقد جيل جديد من الشباب، وبعض المعتقلين السابقين في السجون الإسرائيلية، أنه لم يعد لديهم شيء يخسرونه. لذلك، كان من الواضح أن راية المقاومة قد رُفعت في المناطق الفلسطينية عاجلا أو آجلا، حتى بدون وقوع حادث المرور في قطاع غزة[1].

مفاجأة لكن

فوجئت أجهزة الاستخبارات والأمن القومي الإسرائيلية، برغم امتلاكها قدرات مرتفعة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني، تمامًا باندلاع الأحداث فضلا عن نطاقها ومدتها. التأخير

[1] - للاطلاع حول أسباب اندلاع الانتفاضة، انظر المرجع السابق ص (79- 100)، ونظر:
Arye Shalev, ‘‘Perpetuation of the Current Status or Autonomy?’’ pp. 19–42..
انظر كذلك في الكتاب الأخير ص (20-19) إلى كلمات رشاد الشوا محافظ غزة: "ينبغي على المرء توقع أحداث من هذا النوع بعد عشرين عامًا من الاحتلال القاسي. لقد فقد الناس الأمل. إنهم محبطون تماما. إنهم غير متأكدين مما يجب عليهم فعله. لقد تبنوا الخط الديني الأصولي، وهو الملاذ الأخير لهم. لقد فقدوا أي أمل في أن تمنحهم إسرائيل حقوقهم. ويشعرون أن الدول العربية غير قادرة على تحقيق أي إنجاز. يشعرون أن منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثلهم لم تنجح كذلك في تحقيق أي إنجاز. كل الأحداث التي ظهرت هي تعبير عن الإحباط والألم بسبب الاحتلال الإسرائيلي المطول. إن موجة الشغب الحالية هي تعبير عفوي عن غضب الناس، بدءا من التلميذ الشاب في المدرسة الابتدائية وصولا إلى العامل الذي يعود يومًا بعد يوم من إسرائيل، بعد أن رأى هناك حياة طيبة، بينما يُجبر على العيش هنا في غزة في ظروف غير إنسانية.

في استيعاب تداعيات الانتفاضة، حتى بعد اندلاعها، ألحق الضرر بانتشار الجيش الإسرائيلي؛ حيث تأخر الجيش الإسرائيلي في تعزيز قواته، وزادت ردود فعله من الاضطرابات.

كان الغموض المحيط بتوزيع المسؤوليات داخل الاستخبارات الإسرائيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين أحد الأسباب وراء المفاجأة. بينما تمثل سبب آخر في الطبيعة التلقائية للأحداث، والتي فاجأت كلا من أجهزة الأمن الأردنية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في المنفى بتونس. وفي الواقع، حاولت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات في وقت لاحق فرض نفسها على الأحداث، كما فعلت حركة حماس الإسلامية التي تأسست بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة.

ومع ذلك، تميزت الانتفاضة، التي استمرت لفترة طويلة من الزمن كاحتجاج شعبي، بمستوى متوسط إلى منخفض من التنظيم. فقد كانت هناك حاجة إلى إجراء مسح دقيق لا للقيادة الفلسطينية فحسب، بل أيضا لعموم السكان، وهو درس تعلمته الاستخبارات الإسرائيلية بعد هذا الفشل. ورغم ذلك، فحتى الترتيب الاستخباراتي والتنظيمي الجديد الذي طور بعد عام 1987 لم يقوض الصعوبة التي يواجهها بشكل مستمر مجتمع الاستخبارات في فهم التيارات التي تعمل في الخفاء داخل المجتمع الفلسطيني.

انتصار حماس الانتخابي بالمناطق الفلسطينية (2006)

بعد فشلها في التنبؤ بالانتفاضة، أنشئ قسم أبحاث (تحول إلى شعبة لاحقا) في الشاباك خلال عام 1988، بهدف دراسة الساحة الفلسطينية الداخلية، بما في ذلك المجتمع الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه، وفي ضوء روح التعددية في الاستخبارات، كثفت شعبة الأبحاث في "أمان" نشاطها في هذا الموضوع. إلا أنه حتى ذلك الحين، ظل تحديد مسؤولية جهاز استخبارات معين عن الأبحاث المتعلقة بالتطورات الفلسطينية الداخلية – باستثناء منع الإرهاب الذي كان مسؤولية الشاباك – أمرا غير واضح.

وفي ضوء موقعها كجهاز مسؤول عن تقييم الاستخبارات القومية، واصلت "أمان" المطالبة بالأسبقية على الساحة الفلسطينية[1]. وتم حل هذا الغموض على الأقل بشكل رسمي في اتفاقين وُقعا بين "أمان" و"شاباك" (تم توقيع الثاني في عام 1998) حيث صُمم الاتفاق لتوضيح وتنظيم مجالات المسؤوليات والتعاون بينهما بشأن القضية الفلسطينية[2].

بعد عشرين عامًا من الفشل الإسرائيلي في توقع اندلاع الانتفاضة، حدث تطور درامي آخر في المناطق الفلسطينية، وكان مرة أخرى ذا طبيعة اجتماعية، وذلك عندما حققت حماس فوزا ساحقا على حركة "فتح" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2006. وضع هذا النصر إسرائيل في تشابك سياسي معقد، لم يُحل حتى الآن.

[1] - Gadi Zohar, ''Dealing with Structural Problems in Israel Defense Intelligence in the Palestinian Arena,'' in Amos Gilnoa and Ephraim Lapid, eds., Masterpiece, pp. 118–119.
[2] - Shmuel Even and Amos Granit, The Intelligence Community—Where To?, Memorandum No. 97 (in Hebrew) (Tel Aviv: Tel Aviv University, The Institute for National Security Studies—INSS, 2009), p. 38.

مرة أخرى، يُزعم أن "أمان" ارتكبت خطأً آخر في التنبؤ بهذا التطور الحرج بالرغم من اختلاف الآراء حول هذا الأمر. فقد زعم العميد المتقاعد يوسي كوبرفاسر، الذي شغل منصب رئيس قسم الأبحاث في "أمان" حتى يونيو 2006، أن تقييمات "أمان" تنبأت بهذا التطور، حيث قال:



لقد استبعدنا تماما احتمال فوز فتح، وبدلا من ذلك رجحنا بديلين رئيسيين: التعادل، أو فوز حماس بشكل كاسح. لقد حاولنا إقناع صانعي القرار بمنع الحركة من المشاركة في الانتخابات، أو حتى إلغائها، لمنع فوز حماس. وأجريت جميع المناقشات السابقة للانتخابات على أساس أن حركة حماس ستحقق إنجازًا كبيرًا وربما انتصارا[1].

خلص تحقيق داخلي أجرته "أمان" في عام 2008 إلى أن جميع أوراق تقدير الموقف الصادرة عن شعبة الأبحاث قد تنبأت بوجود تعادل بين حماس وفتح في الانتخابات، أو على الأكثر ميزة ضئيلة بالنسبة لحماس[2]. وعلى النقيض من ذلك، يمكن الادعاء بأن الفوز الساحق لحماس تحدى نجاح "أمان" في التنبؤ بنتائج الانتخابات.

وعلاوة على ذلك، مثلما زُعم في الماضي فأيضا في هذه الحالة، ربما تكون تقييمات أمان قد صيغت بشكل غامض، حيث افترضت عدة سيناريوهات محتملة: على سبيل المثال "إنجاز رائع لحماس أو ربما انتصار" فنقيم أن الاحتمال (أ) سيحدث؛ ومع ذلك، فنحن لا نرفض حدوث الاحتمال (ب)

[1] - Akiva Eldar, ''Cast Lead'' [Gaza War], Haaretz, 10 January 2009.

[2] - المصدر السابق.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال من غير الواضح متى بدأت "أمان" في تقدير أن حماس ربما تحدث مفاجئة، ومتى رفعت تقييمات على هذا النحو إلى قيادة الدولة.

في حال إصدار "أمان" توصياتها بعد تحديد موعد الانتخابات، وبعد الموافقة على مشاركة حماس في الانتخابات، فربما في ذلك الوقت لم تعد هذه التوصيات مفيدة (مثل تأجيل الانتخابات أو منع مشاركة حماس، مثلما تزعم أمان أنها اقترحت). كان القرار الإسرائيلي والأمريكي بشأن السماح لحركة حماس بالمشاركة في الانتخابات، على الأرجح قد اُتخذ قبل عدة أشهر من الانتخابات، لذا فإن الافتراض المنطقي هو أنه في ذلك الوقت، لم تُشر تقييمات أمان بعد إلى إمكانية فوز حماس.

على أي حال، سواء كان تقييم "أمان" قبل الانتخابات يعتبر إنجازا جزئيا أو فشلا، فإن التنبؤ بنتائج الانتخابات يُعد مهمة صعبة للغاية، وبالأخص عندما تصدر تنبؤات الاستخبارات ذات الصلة قبل عدة أشهر من تاريخ الانتخابات. فحتى الإحصائيون والخبراء الأكاديميون في الشؤون الفلسطينية واجهوا صعوبات في التنبؤ بدقة بانتصار حماس. وعلاوة على ذلك، فقد فاجأت نتائج الانتخابات كلا من فتح وحماس[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحقيق الداخلي الذي أجرته "أمان"، والذي ادعى الدقة النسبية لتقييم شعبة الأبحاث، قد قرر أن الباحثين في الشعبة في ضوء صغر سنهم (وغيره من الأسباب)، كانوا يميلون إلى التركيز على أحداث معينة، وواجهوا صعوبة في تحديد العمليات الاجتماعية والسياسية المستمرة مثل الأسلمة[2]. وقد أشار العقيد المتقاعد إفرايم لافي، الذي شغل منصب رئيس القسم الفلسطيني

[1] - Uri Bar-Joseph, ''It's Not Always the Intelligence's Fault,' *Haaretz,* 30 January 2006.
في المقال الأخير، نجد أن بار جوزيف الذي ينتقد عادة إخفاقات "أمان" المتكررة في التقييمات، يدعي أنه لا ينبغي لأحد أن يتوقع من كيان استخباراتي أن يتنبأ بأشياء أخفقت حتى فتح وحماس في التنبؤ بها.

[2] - Akiva Eldar, ''Cast Lead.''

في شعبة الأبحاث بأمان حتى عام 2002، بعد سنوات، إلى الصعوبة التي تواجه أمان في متابعة العمليات الاجتماعية في الساحة الفلسطينية، حيث قال:

خلال السنوات القليلة الأولى للسلطة الفلسطينية، كانت "أمان" تفتقر إلى إمكانيات الجمع والبحث فيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني. كان البحث الاجتماعي المتعمق يعتمد بشكل أساسي على تقارير ضباط الإدارة المدنية، الذين ليسوا محترفين في الاستخبارات. وكذلك لم يُعترف بالبحوث الاجتماعية أو يُعتنى بها كحقل مستقل بجوار البحث الجاري بشأن القضايا العسكرية والسياسية. هذه الحقيقة أعاقت القدرة على متابعة التيارات الاجتماعية العاملة في خفاء لتوفير التحذير من فورة محتملة أو تحديد توجهات مثل الأسلمة. وُوجه اهتمام الاستخبارات الرئيسي لقيادة السلطة الفلسطينية وقوات الأمن التابعة لها. حيث حظي ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، بحضور بارز في منشورات شعبة البحوث، كما لو كان هو الكيان الوحيد الذي يملي التطورات في الساحة الفلسطينية. وبدا إسهام السكان والمعارضة السياسية في الأحداث هامشيا وغير مهم. واستمر ميل النشاط البحثي إلى التعامل مع السياق المباشر للتطورات وتجنب التحليلات الاستراتيجية الضرورية للتنبؤ بعملية طويلة المدى، لفترة طويلة بعد عهد عرفات. وكانت النتيجة: تشكل صعوبات في التنبؤ بتطورات مثل تغير النظام، مما أسفر عن تزايد قوة حماس، وفرض حماس لسيطرتها على قطاع غزة في يونيو 2007.[1]

رد يوسي كوبرفاسر بشكل فوري على مزاعم لافي، وقد ناقش الاثنان علانية على صفحات مجلة "مركز معلومات الاستخبارات والإرهاب" التي تجمع ضباطا سابقين رفيعي المستوى في مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي. ووفقا لكوبرفاسر، فوصولا إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000،

[1] - Ephraim Lavie, ''Intelligence Activity in the Palestinian Arena—A Critical Assessment'' (in Hebrew), Mabat Malam, No. 52, December 2008, p. 32.

عانت البحوث الاجتماعية التي أجرتها "أمان" بالفعل من إخفاقات، مضيفًا أن "شعبة الأبحاث نفذت خلال الفترة 2003–2004 تغييرات مفاهيمية وهيكلية هدفت إلى تمكين التعامل بشكل أفضل مع هذه المشكلة"[1].

بغض النظر عن صحة طرف من طرفي النقاش بين لافي وكوبرفاسر، فقد أظهر فوز حماس في الانتخابات بلا شك مرة أخرى الصعوبة التي تواجهها أجهزة الاستخبارات في متابعة العمليات الاجتماعية. وهذا سيظل صحيحا حتى لو أشار تقييم "أمان" إلى احتمال فوز حماس بشكل نسبي. تمثلت أسس فوز حماس في:

(أ) عمليات اجتماعية مطولة.

(ب) تمحور حول الأسلمة.

(ج) انتشار مشاعر بالاشمئزاز من فتح.

(د) حدوث تغيير جيلي في المجتمع الفلسطيني.

[1] - Yossi (Yossef) Kuperwasser, "On the Intelligence Assessment on the Eve of the Second Intifada: A Response to Lavie's Article" (in Hebrew), *Mabat Malam,* No. 52 (December 2008), p. 37.
اشتمل مقال لافي، ورد كوبر فاسر، على نقاش إضافي بين الاثنين بشأن الأسباب الكامنة وراء اندلاع أحداث العنف في الأراضي الفلسطينية في سبتمبر 2000 والمعروفة باسم "انتفاضة الأقصى" (أو "الانتفاضة الثانية"). فقد ادعى لافي أن هذا يشكل فشلًا آخر لأمان في متابعة التطورات الاجتماعية والتنبؤ بها. في المقابل، زعم كوبر فاسر أن الأحداث كانت تكتيكًا مخططًا نظمه ياسر عرفات وليست انتفاضة مدنية ذات طبيعة اجتماعية (وبالتالي فإن كلمة "الانتفاضة"، التي تعني الانتفاضة المدنية، غير مناسبة في هذه الحالة)، وأن "أمان" توقعت اندلاع هذه الأحداث العنيفة. ونظرًا لأن حجة لافي غير مقبولة بشكل عام، والرأي السائد هو أن مصدر المشكلة ليس هو البحث الاجتماعي، فقد اخترت عدم معالجة هذه القضية هنا.

أشار التحول الحكومي إلى تغيير اجتماعي أعمق أدى إلى تحول في الشخصية الاجتماعية للقيادة الفلسطينية[1]. وكان من الصعب على الخبراء الأكاديميين وأجهزة الاستخبارات والأمن القومي التنبؤ بحجم هذا التحول بالرغم من ازدياد مراقبتهم خلال العقدين الأخيرين لحركة حماس بشكل عام، وبنيتها التحتية الاجتماعية –المدنية على وجه الخصوص[2]. وفي ضوء هذه الحقيقة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي درجة يمكن أن تتنبأ وكالات الاستخبارات بشكل شامل وعميق بالتقلبات الاجتماعية بصورة دقيقة وواقعية.

الربيع العربي (نهاية عام 2010 وما بعده)

كما هو الحال مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية، فشل رجال الأمن الإسرائيليون في التنبؤ بموجة الثورات التي بدأت تجتاح الدول العربية في نهاية عام 2010، وكذلك الحدث المحوري المتمثل بسقوط نظام حسني مبارك في مصر. وجاء عدم القدرة على التنبؤ بهذه الأحداث على الرغم من حقيقة أن الاستقرار السياسي في الدول العربية بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص – في ضوء الأهمية الاستراتيجية لاتفاق السلام بين القاهرة وإسرائيل – يمثل قضية أساسية تهم الاستخبارات الإسرائيلية وبشكل خاص "أمان".

[1] - See in this reference : Michael Milstein, The Green Revolution: The Social Profile of Hamas (in Hebrew) (Tel Aviv: Tel Aviv University, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 2007), pp. 113–124.

[2] - راجع المقالات التالية التي تشير إلى الأنشطة التي تمت عبر سنوات من تنسيق الأنشطة الحكومية في وحدة المناطق الفلسطينية في أمان والشاباك فيما يتعلق بالبنية التحتية الاجتماعية - المدنية لحماس، والتي تشكل المصادر الرئيسية لقوتها:
Ephraim Lavie, ''Development of the Islamic Palestinian Threat: Study of the Intelligence and Governmental Responsibility Aspect,'' Mabat Malam, No. 51, February 2008, pp. 36–39; and Gadi Zohar, ''Non-Intelligence Intelligence,'' Mabat Malam, No. 51, February 2008, pp. 32–33.
وجادي زوهر، هو عميد متقاعد شغل منصب رئيس دائرة الإرهاب وفلسطين في قسم الأبحاث بأمان ورئيس الإدارة المدنية في يهودا والسامرة خلال النصف الأول من التسعينات.

فقبل بضعة أسابيع فقط من اندلاع أعمال الشغب في العالم العربي، عُين مدير جديد لأمان، وهو الجنرال آفي كوهافي، والذي صرح في أول ظهور له أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست في 25 يناير 2011 – بعد أن بدأت الاحتجاجات المدنية في الانتشار إلى بلدان مختلفة في المنطقة، بما في ذلك مصر – بأن استقرار الحكومة المصرية ليس في خطر[1]. وفي الوقت نفسه، اشتدت الاحتجاجات المدنية في القاهرة، وبعد بضعة أيام فقط، أُجبر مبارك على الاستقالة من منصبه، ودخلت مصر فترة طويلة من عدم الاستقرار، صدرت خلالها دعوات لدراسة إمكانية إلغاء اتفاق السلام مع اسرائيل.

ادعى كوهافي فيما بعد أن تصريحاته أمام اللجنة قد انتُزعت من سياقها[2]. ولكن بعض أعضاء اللجنة طلبوا آنذاك إجراء تحقيق فيما زعموا أنه "فشل استخباراتي". وبناءً على ذلك، أكد عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست ايتان كابل، أن "التقييمات الصادرة عن أمان فيما يتعلق بمصر مثيرة للقلق للغاية".

آخرون غير مدير "أمان"، بما في ذلك الاستخبارات المصرية، كانوا على خطأ ولم يستطيعوا التنبؤ بالأحداث. ورغم ذلك، فقد اكتشفنا في وقت متأخر أننا – مرارا وتكرارا – ندرك الأحداث في وقت لاحق من وقوعها فحسب، ونجد أنفسنا مندهشين[3].

وقد صدرت تصريحات مماثلة من عضو آخر في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست، وهو آري إلداد، حيث قال:

[1] - Arik Bender, ''Voices in the Knesset: Investigate the 'Intelligence' Failure'' (in Hebrew), nrg-Maa'riv, 31 January 2011, at http://www.nrg.co.il/online/1/ ART2/206/466.html

[2] - Ben Caspit, ''Spring of Nations: AMAN Tackles the Next Challenge,'' nrg-Maa'riv, 9 July 2011, at http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/257/281.html

[3]- Arik Bender, ''Voices in the Knesset. Investigate the 'Intelligence' Failure.''



تتطلب هذه المسألة من جميع المستفيدين من التقييمات التي تصدرها مختلف أجهزة الأمن القومي الإقرار بالقيود المفروضة على تقييماتها. حيث تتمتع أجهزة الاستخبارات بمهارة في تحديد الحقائق لكنها ضعيفة في تحديد اتجاهات الأحداث، وبالتالي فإن قدرتها على التنبؤ بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تكاد تكون معدومة. وهذا يُلزم رؤساء أجهزة الاستخبارات بالتواضع بشكل كبير عند إجراء تقييمات بشأن هذا النوع من التطورات، في حين يتطلب الأمر من صانعي القرار الذين يستمعون إلى قادة الأجهزة أن يضعوا في اعتبارهم القيود والدروس المستفادة من التجارب السابقة [1].

أفرايم كام، الذي خدم في أوائل التسعينات كمساعد مدير شعبة الأبحاث بأمان للتقييم، يعتقد أيضا أن إجراء تقييمات فيما يتعلق باستقرار الأنظمة وبقائها مهمة صعبة للغاية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

- أولا، منذ عام 1970، لم يُطح بأي نظام عربي من الداخل - باستثناء النظام الحاكم في السودان الذي أطيح به في عام 1989. وقد حكم مبارك مصر لمدة 30 عامًا... هذا الاستقرار خلق انطباعا بأن الأنظمة العربية أصبحت أكثر شرعية، ووجدت طرقًا للدفاع عن نفسها. وإن إدراك استمرارية النظام قد جعل مهمة تحديد نقطة انهياره أمرا صعبا.

- ثانيا، عدم توافر معلومات حقيقية عن اضطرابات قادمة. تُعد مشكلة المعلومات أمرا حرجا أيضا في القضايا الاستراتيجية الأخرى، مثل التقييمات المتعلقة باحتمالية الحرب. فعادة ما توجد حول تلك

[1]- المصدر السابق.

القضايا معلومات توفر تحذيرا. ومع ذلك، تكون تلك المعلومات غير (جيدة أو موثوقة) بدرجة كافية، أو يمكن تفسيرها بطرق مختلفة. ورغم ذلك، عندما تكون القضية المطروحة هي استقرار النظام، لا تكاد توجد معلومات مبكرة.

– ثالثًا، في حالة غياب معلومات فعلية، تجري محاولة لتقييم مدى بقاء النظام وفقًا للمؤشرات الإرشادية المتوافرة... ومع ذلك، فإنها لا تشير إلى ما سيحدث. وليس هناك صيغة تحدد متى سيجتمع هؤلاء لتشكيل كتلة حرجة تهدد النظام[1].

تأثير الشبكات الاجتماعية

ولكن على عكس الماضي، ربما تكون الثورات الحالية أقل صعوبة في التنبؤ بها في ضوء الدور الجديد الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت – والتي يسهل متابعتها نسبيا – في تجنيد الجماهير. فيمكن أن يوفر فيسبوك وتويتر، وما شابه، الكثير عن نبض الجمهور، مع تقديم تحذير محدد بشأن التوقيت المتوقع للاحتجاجات الشعبية. ومن ثم، تنبأت مراقبة "أمان" لأنشطة السوريين على فيسبوك (والتي لم تكن واسعة الانتشار على الأرجح في ذلك البلد) بالحدث الخطير الذي حدث في مرتفعات الجولان على الحدود الإسرائيلية السورية في 15 مايو 2011 في ذكرى يوم النكبة[2].

فتأثرا بموجة الانتفاضات في العالم العربي عموما، وفي سوريا بشكل خاص، تجمع مئات من السوريين، ومعظمهم من أصل فلسطيني على الأرجح، واحتشدوا من خلال استخدام شبكة

[1] - Ephraim Kam, ''It's Extremely Difficult [to Assess]'' (in Hebrew), Haaretz, 11 February 2011, at https://www.haaretz.co.il/opinions/1.1161626

[2] - يوم النكبة" هو اليوم الذي يحيي فيه الفلسطينيون هزيمة الدول العربية في حرب عام 1948، وبداية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

الفيسبوك، ووصلوا بطريقة منظمة إلى المنطقة الحدودية. ثم دمروا السياج الحدودي، وعبروا الحدود، واحتجوا لساعات فوق الأراضي الإسرائيلية (الأراضي الفلسطينية المحتلة من عام 1948) مطالبين بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وقد قلل الانتشار الضعيف للجيش الإسرائيلي، بالنظر إلى عدم وجود تحذير مسبق من الاستخبارات، من قوة ردعه، وألحق الضرر بصورة الجيش الإسرائيلي. وربما زود الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية بأفكار لعمل تظاهرات مماثلة في المستقبل، ولكن بشكل أكبر[1].

وبالتزامن مع فشل قطاع الاستخبارات في تقديم تحذير تكتيكي من احتمال امتداد الانتفاضة السورية إلى الحدود الإسرائيلية أو الفشل في استشراف توقيت الثورة المصرية، ادعى المدير السابق لأمان، الجنرال المتقاعد أهارون زئيفي فركش، أنه تحت قيادته تنبأت "أمان" بحدوث ضعف محتمل لمختلف أنظمة الحكم في العالم العربي.

وفقًا لزئيفي فركش، قدمت "أمان" تحذيرًا استراتيجيًا واضحا ودقيقا يتعلق بالعملية. لكن لم نكن نعرف متى سيحدث ذلك؛ هذا لا يمكننا أن نعرفه أبدًا[2]. ورغم ذلك، يبقى السؤال هو ما إذا كانت تقييمات أمان قد ذُكرت بوضوح وحسم، أم بدلا من ذلك ربما صيغت بشكل غامض لترك مساحة كبيرة لاحتمالية الخطأ. وبالإضافة إلى حقيقة أن زئيفي فركش أنهى عمله كمدير لأمان في أوائل عام 2006، أي قبل ما يقرب من خمس سنوات من تحقق تقييمه المزعوم، وهو ما يكون قد أدى إلى تجاهله

1 - Karma Nabulsi, ''Nakba Day: We Waited 63 Years for This,'' The Guardian, 19 May 2011, at www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/may/19/nakba-daypalestinian- summer

2 - Amos Harel and Avi Issacharoff, ''This Is How We Predicted the Revolution'' (in Hebrew), Haaretz, 12 March 2011.

من قبل الآخرين في ضوء وقوع أحداث أكثر إلحاحا تعاملت معها إسرائيل خلال تلك السنوات الفاصلة.

عواقب عدم الكفاءة

توضح دراسات الحالات الثلاث المتناولة هنا الصعوبة التي تواجهها الأجهزة الاستخباراتية في متابعة التطورات الاجتماعية والتنبؤ بعواقبها السياسية. فعلى الرغم من بعض التقييمات الدقيقة التي زعمتها "أمان"، فقد أعاقت طريقة صياغتها وتوقيتها في بعض الأحيان قدرة القيادة السياسية على الاستفادة المثلى منها في تشكيل سياساتها. قد يساعد إصدار بيانات غامضة، وتقديم عدد من السيناريوهات المحتملة في وقت واحد، في التغلب على الصعوبات الناجمة عن الضباب الاستخباراتي فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية، لكنه بالتأكيد ليس أكثر الوسائل فعالية لتوجيه صناع السياسة.

اعتبارات ينبغي مراعاتها لإحداث تغيير

قبل محاولة تقديم طرق أخرى أكثر فاعلية لمواجهة التحديات التي تعيق البحث الاستخباراتي المتعلق بالتطورات الاجتماعية، يجب طرح سؤال حول ما إذا كان من المتوقع أن تتنبأ أجهزة الاستخبارات على سبيل المثال بالثورات الشعبية في العالم العربي[1]، لاسيما مع عدم استطاعة الحكومات العربية

[1] - يجب التمييز بين الثورات الشعبية التي يصعب التنبؤ بها والانقلابات العسكرية التي تنظمها مجموعة صغيرة من المتمردين. يمكن أن توفر المراقبة الاستخباراتية المبكرة للمتمردين إنذارا مبكرا بشأن محاولة ثورية معينة، وربما حتى إيقافها. وهكذا، على سبيل المثال، في عام 1958، أبلغت إسرائيل العاهل الأردني الملك حسين بنوايا عملاء مصريين لاغتياله والسيطرة على الأردن. ومع ذلك، ففي حالات أخرى، فوجئت "أمان" بانقلاب عسكري خُطط ونُفذ بعناية من قبل مجموعة صغيرة مثل انقلاب 1952 في مصر. انظر:
Oded Granot, ''The Intelligence Corps,'' p. 34; Udi Golan, ''Intelligence and the Stability of Regimes: Coup d'e´tat versus Revolution,'' Mabat Malam, No. 59, April 2011, p. 37.

والباحثين الأكاديميين – الذين يتمتعون بحرية إجراء دراسات أكثر شمولا من أجهزة الاستخبارات – التنبؤ بتفجر الأحداث وتبعاتها.

عادة ما تفشل أجهزة الاستخبارات في التنبؤ بالتغييرات العسكرية (المهمة الرئيسية للاستخبارات) وكذلك التقلبات السياسية؛ فكلاهما يتطلب تمييز النوايا غير المعروفة لقيادة دولة العدو، وقدراته العسكرية. لكن محاولة تتبع نوايا الجماهير – خاصة فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية – تمثل تحديا أكثر تعقيدا لأجهزة الاستخبارات.

إن فهم تعقيد هذا التحدي من قِبل قادة الدولة – المستهلكين الرئيسيين للاستخبارات – وتحديد التوقعات في وقت مبكر بينهم وبين مزودي الاستخبارات، تعد شروطا مسبقة لتقليل أضرار التقييمات الاستخباراتية الخاطئة المتعلقة بالتطورات الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، من المهم للغاية أن يتوافر استعداد لدى القيادة السياسية لقبول تقييم الاستخبارات الذي يعلن – بروح متواضعة – أنه غير قادر على التنبؤ بدقة بإمكانية اندلاع احتجاج شعبي مثل الانتفاضة الفلسطينية أو أي احتجاج قد يؤدي إلى الإطاحة بنظام معين كما حدث في مصر، علاوة على التنبؤ بتوقيته. إن محاولة التنبؤ بنتائج انتخابات ديمقراطية، مثل تلك التي أجريت في المناطق الفلسطينية عام 2006، يجب أن تُقبل بحذر مناسب، أو ربما يجب تجنبها بالكامل من البداية.

في الواقع، لا يتوقع بعض القادة الوطنيين أن تتنبأ أجهزتهم الاستخباراتية بالمستقبل، سواء فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية أو بشكل عام. ولقد تجاوز شمعون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، ووزير الخارجية، الآخرين بقوله:



الاستخبارات هي فرع أساسي في إدارة أي نوع من المساعي. لا يمكن للمرء الاستغناء عنها، ولكن لا يمكنه الاعتماد عليها بشكل حصري أيضا. عادة ما تُكلف الاستخبارات بجمع المعلومات، وبالتالي جمع كل ما حدث في الماضي. ونظرا لعدم وجود معلومات تتعلق بالمستقبل، فإن تكليف أجهزة الاستخبارات بمهمة التنبؤ به سيشكل خطأ، حيث سيتعين عليها حينئذ الدخول في مساحة التخمين.. يجب ألا نتوقع من أجهزة الاستخبارات أن تأخذ في اعتبارها جميع الوقائع التي تؤثر على حوادث الأمن القومي: مثل الثورة الوطنية، [أو] الاقتصاد.. تواجه أجهزة الاستخبارات صعوبة كبيرة في قراءة لغة الأشخاص الذين نخوض حربا ضدهم. فالصعوبة الموجودة في ترجمة قصيدة من لغة إلى أخرى تماثل الصعوبة الموجودة في ترجمة عقلية أمة إلى أمة أخرى...إذا كنا نبحث عن شخص للومه، فإن من يثقون بالمعلومات هم في نظري الأشخاص الوحيدون الجديرون باللوم، وليس أولئك الذين يقدمون المعلومات. كقائد للدولة، قرأت تقارير الاستخبارات بنفس الطريقة التي أقرأ بها تقارير الإيكونوميست أو اللوموند أو نيويورك تايمز. حيث يمكن للمرء أن يتعلم الكثير من قراءة الصحف... فمصدر الاستخبارات المفتوح يكون في بعض الأحيان أكثر فائدة من المصدر الخفي. لذلك، ينبغي على قائد الدولة أن يسعى جاهدا للحصول على معلومات متنوعة قدر الإمكان، وقبول الأشياء المتوافر بها كميات من الملح، وفي النهاية عليه أن يثق في حكمه[1].

[1] - Shimon Peres, ''The Advantages and Disadvantages of Intelligence in the Eyes of the Leaders,'' in Leaders and Intelligence, The Broadcast University Library, National Security Series, The National Defense College (in Hebrew) (Tel Aviv: The Ministry of Defense Publication, 2004), pp. 96–99.

تقليل فرص الخطأ

ورغم ذلك، يميل معظم القادة السياسيين إلى الاعتماد على أجهزة استخباراتهم بشكل مفرط في بعض الأحيان، ويطالبون بتنبؤات استخباراتية دقيقة مرفقة باستنتاجات واضحة، حتى فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية.

وقد تساعد العديد من التوصيات مجتمع الاستخبارات على تقليل مخاطر الأخطاء في هذا المجال أيضا. ومن بين تلك التوصيات:

أولا، ستستفيد أجهزة الاستخبارات من إقامة علاقات مستمرة مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث المدنية. ففي الواقع، قد يرتكب هذان النوعان أخطاء أيضًا، ولكن قد تكون معرفتهما العميقة في كثير من الأحيان بالمجتمعات التي تخضع للملاحظة والفحص مفيدة للباحثين من الشباب – الفئة العمرية الشائعة الآن في "أمان"– الذين يفتقرون عموما إلى الخبرة الكافية والمنظور التاريخي. وبالفعل، تطلب "أمان" أحيانًا المساعدة من الخبراء الأكاديميين في شؤون الشرق الأوسط.

وقد يساعد احتمال تعرض العلماء مبكرا لمواد مصنفة على أنها سرية (على سبيل المثال، أثناء تأدية واجبهم في الاحتياط العسكري) أيضًا في عملية التقييم، على الرغم من أنه ينبغي عليهم تحاشي هذا الأخير لتجنب أن يصبحوا جزءًا من وجهة نظر الاستخبارات التقليدية[1]. (على أي حال، تمكّن ثورة

[1] - انظر شهادة المدير السابق لأمان شلومو غازيت في المرجع التالي:
Shlomo Gazit, ‘‘Problems with Collective Thinking,’’ in Amos Gibnoa and Ephraim Lapid, eds., Masterpiece, p. 235.

المعلومات الحالية من الوصول إلى مواد عامة كانت تمتلكها في السابق أجهزة الاستخبارات القومية فقط).

قد يلبي البحث عن مساعدة الخبراء الأكاديميين من مختلف التخصصات – ليس فقط الخبراء في دراسات الشرق الأوسط، ولكن أيضا علماء الاجتماع، والاقتصاديين، وعلماء السياسة، وغيرهم – حاجة أجهزة الاستخبارات إلى النهج متعدد الاختصاصات والمتعدد التخصصات المطلوب لتطوير تقييم مثالي[1]. كما تشكل زيادة التعاون بين وكالات الاستخبارات المختلفة في الدولة، وكذلك التعددية الاستخباراتية، أيضا توصية جيدة لزيادة فرص إجراء تقييمات دقيقة فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية.

كما هو موضح، ما زال مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي يعاني، حتى بعد فشل حرب 6 أكتوبر وتوصيات لجنة "أجرانات"، من الهيمنة المفرطة لجهاز "أمان" على الرغم من تحقق بعض التعددية في مجالات قليلة مثل القضية الفلسطينية. وينبغي على أمان زيادة مستوى تعاونها مع وزارة الخارجية، حيث يمكن للسفارات، مثل تلك الموجودة في مصر والأردن، أن تزيد من مستوى إحساسها بالواقع، ونقل الانطباعات التي تتكون من اللقاءات مع اللاعبين المحليين، مثل السياسيين والمسؤولين الحكوميين والصحفيين والأكاديميين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تحصل أمان أيضًا على مساعدة

[1] - تمشيا مع هذه التوصية، كتب البروفيسور يشقيل درور، الباحث الشهير في العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، عن الثورة الإسلامية في إيران: "من أجل التنبؤ بإمكانية الإطاحة بنظام الشاه في إيران، وربما أيضًا لتحديد مجموعة من الاحتمالات لذلك، يحتاج المرء إلى تحليل يعتمد على علم الاجتماع السياسي والأبحاث المقارنة حول عمليات التحديث، بدلا من الخبرة التقليدية في التاريخ والشرق الأوسط. انظر:
Yechezkel Dror, ''Intelligence versus Uncertainty: A Basis for Policy Risk-Taking—An Initial Examination,'' in Zvi Offer and Avi Kober, eds., Intelligence and National Security, p. 142, footnote no. 8.

من وحدة البحوث التابعة لوزارة الخارجية، والتي تدعى "مركز البحوث السياسية" حيث تتلقى حاليا موارد إضافية وفقا لتوصية لجنة "أجرانات".

في ضوء ارتفاع معدل تغير الموظفين لدى أمان، أصبح لدى نظرائها، مثل الموساد والشاباك ووزارة الخارجية، ميزة تتمثل في القدرة على تأهيل باحثين أكثر خبرة. لذلك، يجب على "أمان" التشاور معهم للمساعدة في صياغة تقييمات تكاملية. ويجب إجراء تشاورات مماثلة مع أجهزة الاستخبارات التابعة للدول الصديقة من أجل إجراء عمليات تبادل للمعلومات والتقييمات في ضوء المصالح المشتركة.

تعليم طاقم الموظفين

تبذل "أمان" محاولات للتغلب على عقبة صغر سن موظفيها الشباب وضعف خبرتهم من خلال تنفيذ إجراءات لتطوير وتعزيز أطقم الموظفين وإعطائهم دورات تدريبية مطولة خاصة للإلمام بلغات المنطقة فضلا عن اكتساب الخبرة بها، حيث تمثل تلك الخطوة أداة أساسية للبحث الاستخباراتي وفهم مجتمعات العدو. ربما يمكن القيام بالمزيد في هذا المجال[1].

ويمثل توظيف الضباط الذين يكملون دراساتهم في درجة البكالوريوس في برنامج "الدراسات الأكاديمية قبل العسكرية" وسيلة أخرى لرفع مستوى موظفي "أمان"، بالإضافة إلى توظيف الطلاب المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط، وخريجي كليات الدراسات الاجتماعية والعلوم

[1] - تمشيا مع هذه التوصية، قدم العميد المتقاعد يوئيل بن بورات، الذي خدم خلال حرب 6 أكتوبر كرئيس للوحدة المركزية لتجميع المعلومات في مديرية الاستخبارات (اسمها حاليا هو 8200) اقتراحا بإعطاء موظفي البحوث الاستخباراتية دورة دراسية لمدة عام حول "قضايا تتعلق بالفلسفة والمنطق ونظرية المعرفة لتحسين تفكيرهم المنهجي، وقضايا في علم النفس التطبيقي، وصنع القرار في ظل ظروف من عدم اليقين والمغالطات المعرفية، وتاريخ إخفاقات التقييم للسياسيين والقادة العسكريين ومحللي الاستخبارات، وقضايا في العلوم السياسية والأنظمة وعمليات صنع القرار. انظر:
See Intelligence Estimates—Why Do They Collapse?,'' in Zvi Offer and Avi Kober, eds., *Intelligence and National Security*, p. 244.

الإنسانية[1]. ويجب على "أمان" أن تسعى جاهدة لرعاية جيل جديد من الضباط المتعلمين بشكل أفضل ممن يتعلمون من الأخطاء التي أُرتكبت في الماضي، وينبغي عليهم أيضًا قراءة الدراسات الأكاديمية الحديثة، وليس فقط المواد الاستخباراتية[2]. يجب على "أمان" أيضًا التفكير في طرق لتمديد متوسط مدة الخدمة العسكرية للأفراد كباحثين من أجل الوصول إلى مستوى أعلى من الاحترافية الاستخباراتية في كل منصب.

إعادة التركيز من "الآن"

هناك توصية إضافية تتمثل في فصل البحوث الخاصة بالأحداث الجارية عن الأبحاث المتعمقة. فهذا يُحبذ في ضوء حقيقة أن الأحداث الحالية تلقي بظلالها دائما على التطورات ذات المدى الطويل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء أقسام أو مكاتب تجري أبحاثًا متعمقة فقط - كما فعل قسم الأبحاث في "أمان" في الماضي. ولا ينبغي أن تعاني تلك الأقسام من نقص في الموظفين سواء من حيث عدد الأفراد أو مستواهم الفني، على الرغم من حقيقة أن منتجاتهم ربما تعتبر أقل جاذبية. فالبحوث المتعمقة لا تقدر بثمن وفقا للرئيس السابق لقسم الأبحاث في "أمان" الجنرال المتقاعد "أفيزر ياري"، والذي قال:

[1] - هذا النوع من التوصيات اقترحه أيضًا ضباط سابقون رفيعو المستوى من "أمان" مناط بهم تعيين وتوظيف أفراد الاستخبارات. انظر:
''The Person in Intelligence,'' a symposium mediated by Ephraim Lapid, *Mabat Malam*, No. 44, March 2006, pp. 4–7.

[2] - Gidon Gilotz, ''Why Don't We Learn From History?: On the Importance of Quality Writing and Continuous Reading,'' Mabat Malam, No. 59, April 2011, pp. 26–29.
انظر في الكتيبات المرجعية التي كانت توزعها من حين لآخر وحدة توعية العدو التابعة للجيش الإسرائيلي والمخصصة للقادة الميدانيين وضباط المخابرات. تضمنت هذه الكتيبات المنشورة في التسعينيات عن مصر والأردن والعراق والكويت والفلسطينيين مجموعة من المقالات الأكاديمية حول مجموعة متنوعة من الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (كلها باللغة العبرية).

في رأيي، هناك طريقة لتقليل مقدار الأخطاء من خلال البحث المتعمق والمطول في مجال العمليات الأساسية على ضوء تقييماتها للتطورات المستقبلية المحتملة... العمليات الأساسية التي تتطلب بحثًا عميقًا واستقصاء هي التطرف الإسلامي، والتنمية الاقتصادية للدول العربية، والبنية التحتية الصناعية وإمكاناتها، ومستوى مرونة واستقرار الأنظمة العربية، ومستوى تطور المجتمع العربي، وتأثير التحديث والتكنولوجيا المتقدمة على قدرتها على تغيير أساليب الحياة وأنماط التفكير[1].

تشكل تعليقات "ياري" التي كُتبت في أواخر الثمانينات قبل وقت طويل من استعمال الإنترنت والفيسبوك، في الواقع نبوءة استخباراتية تحقق ذاتها. وقد أكمل "ياري" كلامه قائلا:

بناءً على الأبحاث المتعمقة التي تصف محاور المشكلات المتوقعة، يمكن للمرء، ويجب عليه، أن يتخذ خطوات أولية، قد يتمثل جزء منها في "خطط الطوارئ" وخطوات جزئية في مجالات السياسة أو الجيش أو تنظيم القوات. ومما لا شك فيه، أنه ينبغي توجيه عملية التركيز على جمع المعلومات الاستخباراتية والبحوث نحو الأبحاث المتعمقة[2].

المصادر المفتوحة والتطورات الاجتماعية

تشير توصية أخرى إلى ضرورة توجيه جهود تجميع المعلومات نحو العمليات الاجتماعية والاقتصادية المتعمقة. وفي تلك النقطة، تُعد المصادر المفتوحة مهمة للغاية بالرغم من أنها تحظى

[1] - Aviezr Yaari, ''Intelligence Assessment Under the Unique Circumstances in the State of Israel,'' in Zvi Offer and Avi Kober, eds., Intelligence and National Security, pp. 218–219.

[2] - المصدر السابق.

باهتمام ضئيل من كل من الباحثين الاستخباراتيين والقيادة السياسية[1]. وفي هذا السياق، يجب أن تتلقى "هاتزاف" – وحدة أمان المكلفة بجمع البيانات المفتوحة – الكثير من الموارد البشرية[2].

على الرغم من أن تكلفة تجنيد وتدريب الموظفين– خاصة في ضوء انخفاض عدد طلاب اللغة العربية في المدارس الإسرائيلية – قد تكون مرتفعة[3]، فإن عملية جمع المعلومات الاستخباراتية المفتوحة أسهل بكثير وأقل تكلفة مما كانت عليه. والصحف العربية التي كانت تتطلب في الماضي الكثير من الجهد والوقت للحصول عليها، أصبحت متاحة الآن على شبكة الإنترنت بسهولة. وكذلك يتم الآن بث البرامج التلفزيونية والإذاعية عبر الإنترنت أو عبر البث الفضائي المفتوح. وأصبحت متابعة الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت (بالإضافة إلى المدونات والمنتديات ومقاطع يوتيوب ومواقع الإنترنت عمومًا) أمرا مهما يجعل المهمة التي يتكبد الجيش الإسرائيلي تكلفتها تتلخص في تدريب الأفراد، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أن معظم الجنود الإسرائيليين يقضون خدمة إلزامية، ولا يتلقون رواتب.

1 - See in this reference a paper on OSINT (Open Source Intelligence) and its significance: Robert David Steele, ''Open Source Intelligence,'' in Loch K. Johnson, ed., Handbook of Intelligence Studies, pp. 129–147.

2 - وصف العقيد المتقاعد مايكل سيغال، الرئيس السابق لقسم إيران في شعبة الأبحاث بأمان، وضع هاتزاف في مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي في ورقة شددت على أهمية الاستخبارات المفتوحة بشأن إيران في ضوء موجة الاحتجاجات المدنية التي اجتاحت البلاد في عام 2009. شبّه سيغال هاتزاف'' بالسفينة الرائدة في جمع المعلومات من المصادر المفتوحة في إسرائيل ''- ولكنها سفينة بالية قليلا، خدمت بأمانة لسنوات عديدة، ومع ذلك، فإنها صغيرة للغاية كي تواصل الإبحار وسط تسونامي من المعلومات المفتوحة بهدف جلب المعلومات القيمة المطلوبة. انظر:
Michael Segal, ''Development of Open Collection regarding Iran and the Associated Intelligence's Dilemmas,'' *Mabat Malam*, No. 54, September 2009, p. 15.

3 - تدير "أمان" منذ أكثر من 40 عامًا مدرسة للغات (والثقافات المرتبطة بها)، وبالدرجة الأولى العربية والفارسية. انظر"
Hanan Greenberg, ''Talk to Me in Farsi: A Quick Peek Into IDFs Languages School' (in Hebrew), *ynet*, 3 April 2010.
وبالإضافة إلى ذلك، انظر في المرجع على الرابط التالي من موقع أمان (باللغة العبرية) للحصول على وصف لبرامج تجنيد وتدريب (بما في ذلك دورة فريدة حول الاستخبارات المفتوحة باللغة العربية): www.aman.idf.il/Modiin/Maslul.aspx?catId=60352&docId=72304.

تشير توصية إضافية إلى محاولة صياغة نظام فريد من نوعه لبحوث الاستخبارات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية. تبعا لذلك، بحثت شعبة أبحاث "أمان" منذ فترة طويلة مسألة ما إذا كانت طرق البحث الكيفية (الأنثروبولوجية في الطبيعة) يجب أن تحل محل الأشكال الكمية المزعومة غير الناجحة (مثل استطلاعات الرأي العام في المناطق الفلسطينية) في جميع المسائل المتعلقة بتشكيل التقييمات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية. ربما سيساهم المزج بين الاثنين وإيجاد التوازن المناسب بينهما في تشكيل منهجية تقييم أفضل، على الرغم من أن النتائج ستكون محدودة دائما نظرا لحقيقة أن المجتمعات والأشخاص لا يتصرفون بالضرورة وفقًا للنماذج العلمية[1].

مؤشرات التحذير

علاوة على ذلك، كما هو الحال مع نظرية العلامات الإرشادية التي طورتها "أمان" لتحذيرها عسكريا بعد حرب 6 أكتوبر، فقد يكون من المستحسن السعي لتشكيل قائمة من العلامات الإرشادية للتطورات الاجتماعية كوسيلة للتحذير من أي خطر محتمل على استقرار النظام في البلاد العربية مثلما فعلت "أمان" سابقا بعد الثورة الإسلامية في إيران[2]. ومن بين العلامات الإرشادية المحتمل إدراجها في تلك القائمة:

[1] - Ephraim Lavie, ''Intelligence Challenges in the Palestinian Arena,'' in Amos Gilnoa and Ephraim Lapid, eds., Masterpiece, pp. 108–109.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ذكر اقتراح روبرت جيرفيس المثير للاهتمام في أحد كتبه. فوفقًا لاقتراحه، الذي يعد مفيدًا لبحوث الاستخبارات في جميع المجالات، وليس فقط فيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية، يجب أن تمر تقييمات الاستخبارات بعملية مراجعة مماثلة لتلك المتبعة في الوسط الأكاديمي قبل نشر الكتب والمقالات الأكاديمية - فهذا من شأنه أن يحفز المحللين على تنظيم أدلتهم بطريقة منهجية والدفاع عن مواقفهم. انظر:

Robert Jervis, *Why Intelligence Fails*, pp. 188–189.

[2]- Yochi Erlich, ''Who Did the Bells Ring For?: The Intelligence and The First Intifada—1987,'' Mabat Malam, No. 51, February 2008, p. 32.

- تدهور الظروف الاقتصادية للبلد.
- التغيرات في مواقف الجيش.
- مستوى عدم الرضا العام.
- قوة الشارع.
- القوة المقدرة للمعارضة.
- مستوى تصميم النظام على اضطهاد وقمع خصومه.

ويمكن تقسيم هذه العلامات وغيرها إلى:

(أ) مؤشرات عامة ربما تشير إلى اندلاع ثورة مستقبلية (على سبيل المثال، مؤشرات على وجود "دولة هشة").

(ب) علامات إرشادية ملموسة قد تشير إلى اقتراب الثورة.

وبطبيعة الحال، فإن المؤشرات الملموسة هي الأكثر صعوبة في الجمع والمعالجة[1].

التقليل من التقييمات المعيبة

قد يساعد تنفيذ هذه التوصيات في تقليل مخاطر التقييمات المعيبة المتعلقة بالتطورات الاجتماعية، بالرغم من أنها بالتأكيد لن تقضي عليها تماما. سوف تواصل الصعوبات التي تعيق التنبؤ بالأحداث

[1]- على نفس المنوال، ففي ضوء المؤشرات المختلفة مثل ضعف النظام والتكوين العرقي الفريد للبلاد، من الواضح أن لبنان على سبيل المثال دولة معرضة لهذا النوع من الخطر. ومع ذلك، فعندما يحدث تغيير جذري سيكون من الصعب تقييم طبيعته.

الدرامية التي تنجم عن التطورات الاجتماعية في إعاقة عمل وكالات الاستخبارات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد يساعد الإقرار بالقيود المفروضة على تقييم التطورات الاجتماعية – سواء من قِبل القيادة السياسية (إعداد "التوقعات") أو من قبل مجتمع الاستخبارات (تواضع الاستخبارات) – في اتخاذ المزيد من المخاطر المحسوبة عند الاعتماد على تقييمات الاستخبارات فيما يتعلق بهذا المجال الصعب.